

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف . المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية



كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
بعنوان

الحوكمة كآلية للنهوض بالإدارة
المحلية في الجزائر

إشراف الأستاذ:
أ. ليندة بوعنان

إعداد الطالب:
شعيب شلابي

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
د. محمد بلعلل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ. ليندة بوعنان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقرا
شلابي شعيب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا
د. السعيد كليوات	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



27 شهر 2020

ملحق بالقرار رقم 1082... المؤرخ في
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرقي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد (ة): سلا بن شبيب الصفة: طالب، أستاذ، باحث، طالب علوم سياسية
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 113905598 والصادرة بتاريخ 03.06.2019
المسجل (ة) بكلية / معهد الضوء والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: الحوكمة محاذية للنموذج بالادارة المطلية في الجزائر

أصح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 06.06.2020

توقيع المعني (ة)

HA

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من قال فيهم الله عز وجل "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من قال فيها الرسول ﷺ "أمك ثم أمك ثم أمك"

إلى التي من حناها يسري في عروقنا، فيرتوي منه القلب أمة الغالية.

إلى من يسر لي دربي للمعرفة وبادر بوفاء و إخلاص لنصل إلى مبتغانا

وإلى والدي تغمده الله برحمته

شلابي طاهر "

إلى كل الأقارب والأهل

إلى رفيق الدرب والي زكرياء

إلى قطرات الندى التي تناثرت من كل الأرجاء فجمعتهم يد الله في إناء واحد لتروي كل

ضمئان ،أصدقائي: إبراهيم ،محمد، وليد ،منير ،عبد الرزاق ،يونس ،كمال ، العياشي ،يعقوب

،عبد الحفيظ ،مولود ، بلقاسم ،حسان ،عادل ،نبيل ،حمزة ،سمير ،شكيب ،يونس ،أحمد

،نصير ،مصطفى ،مختار ،هشام ، نور الدين ، خليل ،عبد الرؤوف ، محمد السعدي ،

أسامة،عبد المجيد ،نجم الدين ،سفيان ،نصر الدين ،زكي ،سمير ،نبيل،أمين ،أنيس ،عاشور

،خرفي وكل زملاء العمل .

شكر وعرفان

الشكر لله والحمد لله أولا وآخرا

أولا قبل كل شيء ، أشكر الله عز وجل الذي وفقني
للإنجاز هذا العمل ، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة
المحترمة والمشرفة الرسمية على هذه المذكرة : **بوعنان ليندة**
والتي قدمت لي النصائح والتوجيهات بصدق ورحب .
وفي الأخير أتقدم بالشكر الواسع إلى أوليائي الأعزاء وكل
زملائي الكرام الذين وقفوا بجاني طيلة تواجدي بالجامعة.

مقدمة

حظي موضوع الحوكمة أو الحكم الرشيد باهتمام الكثير من العلماء والباحثين لاسيما في الفترة الممتدة من أواخر السبعينات إلى يومنا هذا باعتباره موضوع حيوي وليس ثابت، ذلك لما له من دور فعال ومهم في تحقيق التقدم والرقي الكثير من دول العالم بغية التنمية، ولا يتأني ذلك إلا من خلال تجسيد مؤشراتته من شفافية ومشاركة ومساءلة وغياب العنف والاستقرار السياسي ومحاربة الفساد و غيرها، والتي مكنت المواطن والجهات المسؤولة بالقيام بدورها على المستوى المحلي بشكل سليم ، فعمل هذه الآليات يتطلب وجود ديمقراطية تشاركية والتي تعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد لتحقيق كفاءته ولا تقوم إلا بوجود مجتمع مدني رشيد، فالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي تعمل على تقريب الإدارة من المواطن وتهتم بحل مشاكله، بالإضافة إلى أنها تمنح له الحق في إبداء الرأي وصنع القرار داخل الإدارة المحلية سواء على المستوى الولائي أو على المستوى البلدي ونتيجة الاهتمام المتزايد ببرنامج التنمية المحلية وضرورة إشراك المواطنين وفتح المجال أمام الجماعات المحلية لتحقيق ذلك عملت الجزائر على وضع إصلاحات جديدة تواكب هذه التطورات المتسارعة بإصدارها لقانوني البلدية سنة 2011، والولاية سنة 2012 وذلك بإعطائها صلاحيات أوسع وتحقيق ذلك يتوقف على آليات وميكانزمات مستمدة من الحوكمة التي أصبحت تأخذ الحيز الكبير للكثير من الدراسات العلمية والعملية وطنية أو محلية وحتى دولية باعتبارها المرادف الحقيقي للإصلاح عن طريق آلياتها للنهوض بالإدارة المحلية الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

ينظر إلى الحوكمة باعتبارها حكم يسعى إلى تطوير المجتمع من أجل التنمية والمشاركة في مختلف القنوات السياسية لتحقيق التنمية فنجاعة وفعالية الإدارة المحلية متوقف على مدى تطبيقات آليات الحوكمة المحلية ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي آليات الحوكمة المطبقة في الجزائر لنهوض بالإدارة محلية ؟
وفي سبيل الإجابة عن الإشكال المطروح يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالحوكمة ؟

- ما المقصود بالإدارة المحلية ؟

- فيما يتمثل واقع الإدارة المحلية في الجزائر في ظل الحوكمة ؟

- ما الآليات الموجودة في الجزائر في النهوض بالإدارة المحلية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة

كإجابة أولية على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات :

الحوكمة برنامج تقوم بها الإدارة تعمل على توعية المجتمع من أجل تحقيق التنمية .

الإدارة المحلية هو شكل من أشكال التنظيم المحلية يتم بموجبه تقسيم المهام الإدارية بين

الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة والمنتخبة.

يؤدي التطبيق الفعلي لآليات الحوكمة في الجزائر الى وجود إدارة محلية أكثر رشادة وفعالية

في التسيير

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع الحوكمة والإدارة المحلية من المواضيع التي لقيت اهتماما كبيرا في ميادين

الإدارة وتتلخص أهمية دراستنا في العناصر التالية :

- يعتبر موضوع الإدارة المحلية من أهم موضوعات الديمقراطية المحلية ،وموضوع شيق

وثيري ويخص باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،كما تعتبر الإدارة المحلية

وسيط بين المواطن المحلي والسلطة .

- كما أن هذا الموضوع حظي باهتمام المشرع في الجزائر .
- البحث في وسائل التي تمكن لحوكمة الشأن المحلي وتحقيق تقدمه وتطويره وجعله أكثر استجابة لحاجيات المواطن .

أدبيات الدراسة :

تشمل الدراسات السابقة على ما يلي :

1- خودير نصيرة ،خلوفي أحلام ،الحوكمة المحلية (أسس ومقومات)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ،جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية- 2012-2013،حيث استعرض الباحثين في موضوعهما كمدخل تطرقا فيه إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة ،بالإضافة الى أطراف ومبادئ الحوكمة ،ثم تطرقا أيضا إلى تكريس هذه الحوكمة من حيث الواقع والمعوقات التي نتجت عنها .

2- مرزوق عننرة ،سي حمدي عبد المؤمن ،الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر (دراسة في التحديات والآليات)، مجلة التراث ،جامعة مسيلة ،حيث استعرض الباحثان في موضوعهما إشكالية تحديد الحوكمة المحلية في الجزائر بالإضافة إلى الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى الحوكمة المحلية ،بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية بالجزائر ،ثم تطرقا إلى مقترحات علمية وعملية من :أجل تعزيز الحوكمة المحلية بالجزائر .

أما في دراستنا سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة والإدارة المحلية و آليات الحوكمة للنهوض بالإدارة المحلية في الجزائر .

أهداف الدراسة :

تمثلت الأهداف التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث فيما يلي :

- توضيح الأبعاد النظرية للمفاهيم محل الدراسة الحوكمة ،الإدارة المحلية ، الحوكمة المحلية
- محاولة التعرف على آليات الحوكمة للنهوض بالإدارة المحلية الجزائرية

مبررات اختيار الموضوع :

لاشك وأن انجاز أي عمل له أسباب معينة ،واختياري لهذا الموضوع يعود إلى مبررات موضوعية ومبررات ذاتية كالآتي :

المبررات الموضوعية :

-القيمة العلمية للموضوع في حد ذاتها تعد دافعا للبحث في هكذا موضوع
-يعتبر موضوع الحوكمة المحلية مصنفا ضمن الموضوعات الجديدة المبتكرة
-موضوع هذه الدراسة هو : (الحوكمة كآلية للنهوض بالإدارة المحلية الجزائرية) وهو ما يتوافق مع التخصص الذي ادرسه في طور الماستر (إدارة محلية) .

المبررات الذاتية :

-كوني مواطن جزائري يهمني أن أرى بلدي مزدهرا والبحث في الحوكمة الإدارية
رغبتني العميقة في التوسع أكثر في هذا التخصص وكونه يحظى باهتمام كبير على نطاق عالمي .

الإسهام في إضافة علمية ولو ضئيلة وإثراء الدراسات العلمية في هذا المجال .

حدود الدراسة :

هناك مجموعة من المحددات التي تحيط بهاته الدراسة العلمية ،وذلك بسبب طبيعة موضوع هذه الدراسة ،ومنهجية الدراسة المستخدمة به .

من حيث البعد المكاني والزمني : يقتصر المجال المكاني على الجزائر ، أما في ما يخص الحدود الزمنية محددة ضمنا لم يتم تحديد الإطار الزمني للمشكلة وتمت دراسة الموضوع بشكل عام .

منهج الدراسة :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة اعتمدنا بداية على المنهج التاريخي:الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها بل يقدم تعادا للظروف والمحيط الذي يتحكم في الظواهر ، حيث تناولنا المفهوم من الناحية التاريخية.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية حيث تناولنا لوصف الواقع للإدارة المحلية . دراسة حالة قد وظفنا هذا المنهج دراسة حالة إلا وهي الإدارة المحلية في الجزائر بحيث يتم التطرق إلى آليات تطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية الجزائرية .

إقتربات الدراسة :

الاقترب المؤسسي:

يهتم بدراسة الإدارة المحلية من جانبها المؤسساتي ،ويرى هذا المقتررب أن السياسة أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر في العملية السياسية . تم الاعتماد عليه في هذا الموضوع لأنه يهتم بالدراسة حوكمة الإدارة المحلية من جانبها المؤسساتي

الاقترب القانوني:

استعمل هذا الإقترب في الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالولاية والبلدية وذلك لتوضيح دورهما ومهمتهما من خلال تطابقهما مع الواقع .

هيكل الدراسة

من أجل دراسة هذا الموضوع قمت بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة والإدارة المحلية وتناولت فيه مبحثين المبحث، الأول مفهوم الحوكمة الذي يحتوي على ثلاث مطالب تعريف ،معايير ومحددات الحوكمة ،فواعل وأبعاد الحوكمة ، أما المبحث الثاني مفهوم الإدارة المحلية الذي يحتوي أيضا على ثلاث مطالب تعريف وأسباب ظهور الإدارة المحلية ،مقومات ووظائف الإدارة المحلية ، أسباب ظهور الإدارة المحلية .

الفصل الثاني : واقع الإدارة المحلية في الجزائر وسبل حوكمتها وتناولت فيها مبحثين ،المبحث الأول واقع الإدارة المحلية الذي يحتوي على ثلاث مطالب واقعها هيكليا وتنظيميا ،استراتيجيات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر في ظل حوكمتها ،مشاكل الإدارة المحلية

في غياب الحوكمة، أما المبحث الثاني الحوكمة كآلية لترشيد الإدارة المحلية في الجزائر ويحتوي على ثلاث مطالب آليات تجسيد الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر، معوقات ومقترحات علمية لتطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر، تحديات تطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر .

صعوبات الدراسة :

أثناء قيامنا بالبحث تلقينا العديد من الصعوبات والعراقيل وخاصة أن الموضوع يواكب التطورات والتغيرات والتي يصعب رصدها وتحديدها . كما سجلنا أيضا قلة الدراسات المتخصصة حول موضوع حوكمة الإدارة المحلية في الجزائر .

الفصل الأول

يعد تحديد وضبط المفاهيم من القضايا المهمة والضرورية خاصة وأن معظمها لا تزال تثير الجدل بين الكثير من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي العلوم السياسية بصفة خاصة، وأن تحديد المفاهيم تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتح الرؤيا البحثية ، وبذلك سنعالج من خلال الفصل الأول الإطار العام للدراسة والتي سنتطرق في المبحث الأول الى مفهوم الحوكمة ، معايير ومحددات الحوكمة ، فواعل وأبعاد الحوكمة ، أما في المبحث الثاني سنعالج تعريف الإدارة المحلية ، مقومات ووظائف الإدارة المحلية ، مستويات وخصائص الإدارة المحلية

المبحث الاول مفهوم الحكومة

المطلب الاول تعريف الحكومة

يعتبر موضوع الحكومة أو الحكمانية ذات أهمية كبيرة باعتبارها تستأثر اهتمام الباحثين والسياسيين من عقدين من الزمن حيث شاع استخدامه وتداوله في الخطاب العلمي الأكاديمي، أو في خطاب السياسي ، أو في الخطاب الإعلامي اليومي ، وللاقترب من هذا المفهوم أكثر ينبغي التطرق إلى مجموعة من الجوانب المتعلقة به .

ومن العوامل المساعدة في ظهور مصطلح الحكومة هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكومة سواء من الناحية الفكرية أو العلمية وهذا ما هو إلى انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة ، تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب وتطورات المنهجية و الأكاديمية من جانب آخر حيث طرح هذا المفهوم في صيغات اقتصادية واجتماعية و سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية .

ومن العوامل السياسية التي ساعدت في ظهور مصطلح الحكومة تتمثل في الأهمية القصوى التي اكتسبها المصطلح بالنسبة الديمقراطيات الناشئة خصوصا في دول العالم الثالث نظرا إلى ضعف النظم القانونية القائمة بها ، وانتهاء الحرب الباردة وما ترتب عليها من اختفاء الدوافع المساندة للغرب لاستمراره في مساندة الأنظمة السلطوية ، أو حتى تجاهل ممارستها ، والتحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية ، ومن النظم الديمقراطية النيابية ، إلى نظم ديمقراطية المشاركة . بالإضافة إلى تطورات العالمية المرتبطة بثورة المعلومات والإتصالات والعولمة .

اولا إختلاف وإشكال تعريف الحوكمة

تعرض تعريف الحوكمة المحلية لعدة إشكالات واختلافات :

1-إشكالات تعريف الحوكمة المحلية :

ظهرت إختلافات وإشكالات في تعريف الحوكمة والتي أنتت نتيجة لاجتهادات التي قام بها المفكرون والباحثون بالإضافة إلى التعريفات التي ذكرتها المنظمات الدولية ومراكز البحث، وهذه الإشكالات تتمثل سواء في الترجمة أو في صعوبة تحديد نموذج يناسب كل المجتمعات .

أ-إشكالية الترجمة:

تطرح المفاهيم في العلوم الاجتماعية عدة إشكالات في الترجمة خاصة تلك المترجمة من اللغة الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية ،ويمكن ذلك في عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها ككلمة التي ترجمت إلى العولمة أو الكوكبة. Globalisation

وما تم ملاحظته أن هناك ترجمات مختلفة للحوكمة المحلية لا تعكس دلالتها مثل

الحكمانية، الإدارة المجتمعية ، بالإضافة الى عبارة شؤون المجتمع الحكومة ..، فعبارة شؤون المجتمع تبناها أكثر من مركز بحث ، كمركز الدراسات الاستشارية للإدارة العامة بالجامعة القاهرة، لكنها لا تعكس المعنى الأساسي للحوكمة المحلية لأنها تركز فقط على طرفي العادلة وهما الدولة والمجتمع وتتاست الطرف الثالث وهو القطاع الخاص كما تبنت منظمة الأمم المتحدة مصطلح الحكمانية إلا إنها هذا المصطلح لا يعبر عن مفهوم الحقيقي ، بل يعكس دلالات ذات صبغة ديني وتاريخية في نظريات الحكمانية .

في حين يرى البعض أن المصطلح الحكم الصالح أو الرشد هو إلا انسب لترجمة كلمة..... إلا ان هذا المصطلح قيمى ومعيارى إلى حد بعيد بحيث يعبر عن سلوك أخلاقى يتعلق بالإنسان وليس بممارسة الحكم من طرف الدولة كبناء مؤسساتى ، إما مصطلح الحوكمة تم رفضه بشدة من طرفين المفكرين العرب يعتقدون أنه يجب الأخذ بكلمة الحكم لكن ذلك لا يعبر في الجانب المجتمعي للحكومة بل تحصره في الدولة .

أما عبد الجباري يرى أنه نقل المصطلح إلى اللغة العربية بجميع جوانب المفهوم غير ممكن، وقد اقترح ان ينطق المصطلح ويكتب كما هو في اللغة الأجنبية مع كتابتها في اللغة العربية كوفرننس تعبيره عن المعنى الحقيقي لمفهوم الذي يشير إلى الرقابة من الأسفل (منظمات المجتمع المدني) إلى الأعلى (الدولة)¹.

أما الثاني يرى بأنها طريقة مناسبة استعملت سابقا وبينت نجاحها كمصطلح الديمقراطية الليبرالية، ومن هذا تجدر الإشارة على أنه لا ينبغي تبذير الجهود في النقاش والجدل حول ترجمة المفهوم بقدر ما يجب البحث عن الآليات المناسبة لكل مجتمع لتوظيف الحوكمة .

ب- إشكاليات النموذج:

تتمثل إشكالية النموذج في مدى تلاؤم مضمون نظرية ما مع جميع المجتمعات ، إذ نرى أن الحوكمة كغيرها من مفاهيم التنمية يكرس منظومة فكرية وسياسية تعرضت لعدة إنتقادات مثل نظرية العولمة الليبرالية الجديدة ...، وبما أن شعار الحوكمة هو تقليص دور الدولة فالضرورة لقي قبولا من المجتمعات المتطورة خاصة تلك التي تتبع النظام الرأسمالي في حين نرى عكس ذلك في المجتمعات المتخلفة التي لا تستطيع أن تتحكم في سياسة الدولة ومجالات تدخلاتها وللخروج من هذا الجدل يجب النظر ما عدا كانت القيم التي تدعو إليها الحوكمة من مشاركة وشفافية ومساءلة ... قابلة للتطبيق في كل المجتمعات أم أنها صالحة لمجتمعات معينة فقط.

إذ يرى محمد عبد الجباري في هذا الشأن ان الحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل وجود إستقرار سياسي ومؤسسات شرعية وتداولو سلمي على السلطة ومسألة تقليص دور الدولة ستتأثر الأوضاع في الدول المختلفة، في حين يخدم مصالح الدول الكبرى في ظل العولمة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الدولي .

¹ نصيرة خودير أحلام خلوفي، الحوكمة المحلية (أسس ومقومات)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية (2013، 2012)، ص 03 .

لذا من الصعب وضع نموذج موحد يصلح لكل المجتمعات الـمتخلفة لكن هذا لا يعني أبعاد الدول المتخلفة عن الحوكمة التي أصبحت نظام ضروري بل عليها إيجاد حلول لإدماج آليات للحوكمة تتوافق مع خصائصها وأوضاعها .

كما أسفرت الجهود المختلفة عن الاتفاق حول تعريف محدد ودقيق للحكومة يمكن اعتماده كمرجعية أساسية في تحديد طبيعة المحتوى هذا المفهوم وهو ما يتضح أساسا عنه التعرض للتعريف المختلفة من شأنها .

يعرفه البنك الدولي على أنها : الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية

والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية

وحيث يتضمن هذا التعريف :

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مسائلها ومراقبتها وتغييرها
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتمويل الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة .
- احترام مؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الراشد أساس الخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفعيل تطوير فكرة الادارة ، وضرورة الإصلاحات القانونية والزاميتها وأشراك اكبر قدرة من المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع ، لكي لا تحد من إدامتها واستمراريتها .¹

إلا ان هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وان كانت كتابات البنك الدولي تتحدث عن فاعلين محددين هم :الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائية فيرى الحوكمة على أنها: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة

¹ عبد العظيم وزير، الحوكمة ، القاهرة ادارة دراسات وبحوث التنمية والادارة ،ص06

المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلال التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم.¹ كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها النظام التي يتم من خلاله إدارة الشراكات والتحكم في أعمالها .

وأیضا من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكومة :

هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها لتقيق أهدافها وتتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها .

- أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: فتعرف المفهوم بأنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام وخلق لظروف الضرورية لنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي .

وعرفتها لجنة الحاكمية الإجمالية 1995: يعتبر هذا التعريف أكثر عمومية حيث ينص على الحاكمية هي مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الافراد والمؤسسة العمومية وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب .

كما ان هناك مجموعة من الاجتهادات من قبل الباحثين والمفكرين حول تعريف الحكومة .

BAGNASCE ET LE GALLES

الحكومة تسعى التنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية

Franccois xavier maerrien

¹ ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ،وثيقة لسياسات العامة للامم المتحدة الانمائي ،كانون الثاني يناير 1997،ص08

تتعلق الحوكمة بشكل جديد من الحكم بحيث الأعوان باختلاف طبيعتهم وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وقدراتها وخبراتها تخلق تحالفها خاصا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات .

الحوكمة في التشريع الجزائري

كان ضمن القانون 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدنية ، هي الفصل الاول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية والتي عرفت بأنه هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بالانشغالات الموان وتعمل المصلحة العامة في اطار الشفافية.¹

وبالتالي نستنتج من هذه التعاريف ان الحوكمة تسعى إلى التركيز على المكونات الرئيسية للحياة السياسية في الدولة والمجتمع ، وعلى اثر العلاقات السلطوية بينهما في صنع السياسات ونحتاج في تعريفنا لها إلى النظر إلى الغرض التي من اجله يتم تطوير السياسات والى المعايير الأساسية التي توجه العملية السياسية لذلك ، حيث تعرف الحوكمة بوصفها : الممارسات الرامية إلى توظيف السلطة السياسية والقدرات المجتمعية لتطوير السياسات العامة لدولة لمواجهة التحديات وحل المشكلات وتحقيق المصلحة العامة² .

ثانيا البعد الإلكتروني لمفهوم الحوكمة

يشير مصطلح الحوكمة الالكترونية إلى ذلك المسار الذي ينتهجه أي مجتمع حيث في هذا المسار يحدث التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل متزايد تحت تأثير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المؤسسات بذلك الحوكمة الالكترونية والتي برز تجلياتها في :

¹ امينة فلاح ، دور في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا ،رسالي ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2010-2011،ص83
² امينة عثمانى ،الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة ،(ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول :اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ،ورقة يومي 12 و13ديسمبر 2010) ،ص 34

- النشر الالكتروني للمراسيم التشريعية والقوانين التوجيهية للجمهور .
- استعمال الانترنت من طرف المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) والشركاء المهنيين لإبداء آرائهم والتأثير في مسار اتخاذ القرار.
- تزايد تقديم الخدمات الالكترونية من طرف الحكومة والمؤسسات التجارية
- في مجال البنية التحتية يتم تحرير قطاع الإعلام والاتصال والإرشاد نحو التمكين شبكات الهواتف النقالة والتلفزيونات الرقمية والعمل على تسهيل التطور التكنولوجي .
- وتعرف منظمة اليونسكو الحكومة الالكترونية على انها :استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتجيع مشاركتها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحكومة أفضل من حيث الفعالية المسألة والشفافية .
- وتعرف الحكومة الالكترونية بأنها مجموعة من القرارات التي تبيين الإطار الذي يتم فيه تطوير مجتمع أساسه المعرفة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- وهي طريقة للتسيير خاصة بالحكومة الالكترونية ،التي تسمح لهذه الأخيرة باستعمال الوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات العمومية بتطوير الشفافية والمساءلة في العلاقات بين المواطنين والإدارة وهذا بتعزيز مجتمع المعلومات وتحقيق الديمقراطية الالكترونية .
- كما هي مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تتدرج ضمنها المعلومات الالكترونية للإدارة أين تكون الشفافية والناجعة هي القاعدة الذهبية لخدمة المواطن.
- فالحكومة الالكترونية تتضمن نماذج جديدة من أنماط القيادة وطرائق جديدة في مناقشة القضايا العامة وحسم السياسات والاستثمارات وأساليب جديدة في الدخول والتعليم والاستماع للمواطنين وشكاويهم ومقترحاتهم وأساليب جديدة للتنظيم وتسليم الخدمات ، فالحكومة الالكترونية تحتوي مضامين أوسع وأشمل من الحكومة الالكترونية فهي تعبر من اتجاه

علاقة المواطنين بالحكومات وفيما بينهم ويمكنها ان تتوافق مع أربعة مصطلحات في المواطنة المسؤولة والمشاركة والتحويل والتمكين¹.

ويمكن القول ان الحوكمة الالكترونية عبارة عن طريقة جديدة للتسيير أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارة مرفقة بتغييرات بهدف تحسين جودة الخدمة العمومية ، وإضفاء قيمة مضافة على مختلف العمليات التي تميز الحكومة .
ومن اجل نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية لابد من التطرق إلى مراحل تطبيق الحوكمة ومناقشة المشاكل المحتملة والاستفادة من النجاحات التي حققتها بعض المؤسسات لغرض تعميم الفائدة² .

المطلب الثاني معايير ومحددات الحوكمة

اولا :معايير الحوكمة

- معايير المنظمات الدولية

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل ، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي .

اولا:معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها أصدرت تعديلا له عام 2004 وتتمثل في :

¹ نمر أمال ،حوكمة الادارة المحلية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015،ص 15.

² لوي صافي ،الرشد السياسي وامسسه المعيارية ،ط01،البكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت 2015 ،ص22.

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات:

يجب ان يتضمن إطار حكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها ، كما يجب ان يكون متناسقا مع أحكام القانون وان يسيغ بوضوح تقسيم مسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنفيذية المختلفة¹ .

- حفظ حقوق جميع المساهمين

وتشمل نقل ملكية الأسهم ، واختيار مجلس الادارة والحصول على عائد في الارباح ، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على قرارات الأساسية وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية ، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين .

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات الإدارية في الشركة:

وتشتمل احترام حقوقهم القانونية وتعويض عن اي انتهاك لتلك الحقوق ، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في رقابة على الشركة ووصولهم على المعلومات المطلوبة و التقيد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء² .

- الإفصاح والشفافية : التي تتناول الإفصاح بطريقة عادية بين جميع المساهمين وأصحاب

المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي حذفها أو عدم التصريح عنها إلى التأثير في قرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

¹ حكيم بن جرده وآخرون ،الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدثاتها ،معاييرها وتطبيقها ،مع الإشارة لحالة الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقة ،ص536.

² منال الغربي ،واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء العينتين الإدارية والأكاديمية ،المجلة الدولية للتربوية ،المجلد3،العدد12،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،كانون الاول 2014،ص121.

- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختبار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية

ثانيا :معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية :

وضعت إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية تركز على النقاط التالية:

- الخطط الإستراتيجية المعدة جيدا والتي يمكن من خلالها قياس المؤسسات.
- التوازن في توزيع المؤسسات والسلطات والإعداد المدروس للهيكل الوظيفي
- المساهمة في التدفق السليم للمعلومات داخل وخارج المنظمة
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين.

ثالثا : معايير مؤسسة التمويل الدولية

لقد وضعت مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي في عام 2003 مواجهاة وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات التي تتوعها سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على 4 مستويات :

- 1- الممارسة المقبولة للحكم الجيد.
- 2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- 3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- 4- القيادة.

يجب ان تكون ممارسات الحكم في الشركة ملائمة وصالحة وجيدة البحث على خطوات جديدة وإضافة من اجل ضمان الحكم الجيد الجديد ، إسهامات ضرورية من اجل تطوير الحكم الجيد محليا ، القيادة المثالية والجيدة¹.

¹ منال العربي،مرجع سابق،ص121.

رابعاً: معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة :

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها . وقد تم الإقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعاً عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في اي دولة . وتتقسم هذه المبادئ إلى ست مجموعات¹ :

- 1-التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.
- 2-اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية.
- 3- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك مساهمة الدولة أو الأفراد).
- 4-العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحداث المراجعة الداخلية في كافة إدارات الدولة .
- 5- الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية :ديوان المحاسبة ،مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي ،وأي أجهزة رقابية أخرى .

ثانياً:محددات الحوكمة

هناك اتفاق على ان التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه بتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات شيء من التفصيل كما يلي :

أ-المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ، والذي يشمل على سبيل المثال : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد ، وكفاءة القطاع المالي البنوك وسوق

¹ هشام سفيان صلواتشي واخرون ،اهميتة تطبيق مبادئ الحوكمة في مشكلة تضارب المصالح في ظل المشروع الاستثماري ،مدرسة الدراسات العليا للتجارة ،ص28.

العمل، في تمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع. بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحامات والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية و الاستثمارية إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية في الأوقات السريعة والمناسبة .

وتجع أهمية المحددات الخارجية إلى ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص¹ .

ب-المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث. وفي النهاية تؤدي الحوكمة إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

كما تساهم في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين وتساعد على ظهور القطاع عام قادر وفاعل يؤمن خدمة المجتمع ويوفر معدلات عالية من النمو ويحمي القطاع الخاص وينشطه ويرعى كافة مصالحه².

¹ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤشر العلمي الدولي، عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15-17ديسمبر 2012، جامعة الجنب، طرابلس، لبنان، ص16.

² نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق.

المطلب الثالث فواعل وأبعاد الحكومة :

اولا:فواعل الحكومة :

ان الحديث عن الحكومة من خلال فتح نقاش واسع حول دور مختلف الفواعل في المجتمع في إيجاد حلول للمشاكل التي تعوق عملية التنمية ذلك من خلال مكونات وإطراف الحكومة التي تكون الإطار العام الذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عنها التوازن و التفاعل وتتمثل هذه العوامل في:

- الدولة:

ان الدولة تتطلع لممارسة وظائف متعددة فكرتها تتركز على البعد الاجتماعي .فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع وكونها صاحبة السلطة إذ تحكم وتراقب ممارسة القوة وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع كما أنها تضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء مثلما هي معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص وهذه الوظائف هي:

- إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت وفعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة

- الاهتمام بتقديم السلع والمساواة في السوق

- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية

وعلى اثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات ذلك ان الحكومة تهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا .وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق نوعية الحياة التي يريدون تحقيقها . وان المؤسسات الحكومية تستطيع ان تمكن الناس الذين تقوم بخدمتهم وذلك بتزويدهم بالفرص المتساوية و تدعيم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفتح مجال للحصول على الموارد لكن لا تستطيع الدولة تمكين الناس إلا بتوفير جهاز تشريعي وعمليات وأنظمة قضائية وقانونية تعمل بشكل جيد فضرورة وجود برلمان

ينتخب أعضاؤه بتجربة وعدالة. تتمثل فيه مختلف الأحزاب ومختلف الناطق من شأنه ان يسمح بزيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة . فوجود الثقة تؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية فالأنظمة القانونية والقضائية الفعالة بدورها تعمل على حماية الدولة القانون و حقوق الجميع

ب- القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص مجموعة المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصارف الخاصة ووسائل الإعلام الخاصة وغيرها كما يشمل القطاع غير المؤطر في السوق ان الدولة تشكل أكثر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق . وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية. النقدية. التجارية¹...

والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية و ان معظم الدول أصبحت تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياته . إضافة إلى تحقيقها للنتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع . ورفع مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة . ومن المعروف جيدا بأن العدالة في النمو والمحافظة على البيئة واتساع نطاق القطاع الخاص . والمشاركة الفعالة والمسؤولية في التجارة الدولية . وان القطاع الخاص لا يمكنه تحقيق أغراض التنمية بمفرده من دون مساعدة يتلقاها من الدولة تنصب على:

¹ ليلي لعجال ،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ص45.

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة
 - إدامة التنافسية في الأسواق.
 - التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة على التسهيلات المالية و الفنية لتحسين مستوى معيشتهم
 - استقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعلومات والتكنولوجيا
 - تنفيذ القوانين واحترامها
 - التحفيز لتنمية الموارد البشرية
 - المحافظة على البيئة والموارد البشرية
- من خلال هذا فإن التأكيد على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في اقتصاديات الدول يعكس أهمية كأحد أهم روافد الحوكمة التي تنطلق منه جهود التنمية وتنتهي إليه
- ج- المجتمع المدني:**

ان منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا وتشمل العمالية والمنظمات الغير حكومية والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

وأصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية. وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها¹.

لتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

¹ عقيلة خاروف، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017، ص 200.

1- فكرة التطوعية

2- فكرة المؤسسية

3- فكرة الاستقلالية

4- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان . المشاركة السياسية . المواطنة . الشرعية)

وان أهمية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة والتنمية التشاركية وذلك من خلال إشراك الافراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنظيم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسيات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة . لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير حكومية . تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكومة من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة وأيضاً تعبئتها لأفض الجهود الفردية والجماعية¹ .

التي تمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية:

1/ التأثير على السياسة العامة تعبئة جهود قطاعات المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام

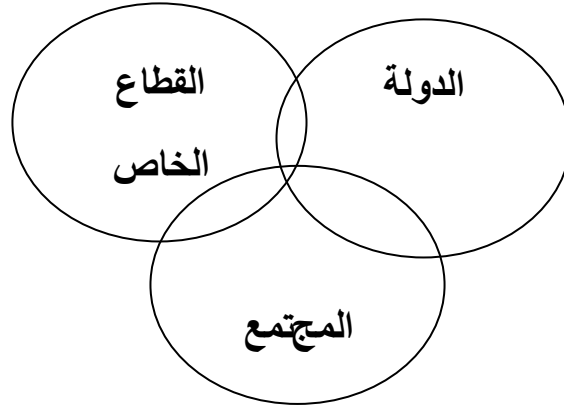
2/ تعميق المسالة و النطاقية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع

3/ مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر والتمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات

العامة وتحقيق تطلعات المواطنين والشكل رقم 1 يلخص أهم فواعل الحكومة

¹ لجنة الخبراء المعنية بالادارة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجموعة مصطلحات اساسية في مجالي اسلوب الحكم والادارة العامة الدورة الخاصة البند الخامس، الامم المتحدة، نيويورك، مارس 2006، ص10

الشكل رقم 1 : فواعل الحوكمة



المصدر: بتصريف (من انجاز الطالب)

ثانيا: أبعاد الحوكمة¹ :

ان الحوكمة باعتبارها ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية تتضمن ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم ويحلون خلافاتهم كل هذا يقود إلى التساؤل عن أبعاد الحوكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التقنية

1-البعد السياسي:

يتخلص في رسم السياسات، يقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية فلا يتصور إن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعربان عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما أدت إلى التفاعل الايجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد وكذلك تحقيق الديمقراطية بتوفير انتخابات نزيهة، شفافية، وتعددية، ومشاركة سياسية واسعة النطاق، كما يمكن للأفراد من ممارسة حقوق المواطنة وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من رأي النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة

¹ بن نعم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر، مذكرو شهادة ماجستير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016، ص32.

من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير والتي تعني قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية ،مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاهة بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة.

2-البعد الإداري :

فمفهوم الحوكمة يتبلور حول مقومات الادارة الناجحة زان أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الادارة في ظل النظام الاقتصادي والسياسي وهو الانتقال بفكرة الادارة والحكم من الحكومة إلى الحوكمة ،فالترشيد الادارة العامة وتامين واستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإدارية والأنظمة والقوانين المعمول بها والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكيد من مدى وملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها ، والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في حركة اتخاذ القرارات ،وهذا لا يتحقق إلا بالإبداع والسعي المتصل بالاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء ،وهذا ما جعل الفكر الاقتصادي يشير إلى ان الادارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات هي أعظم الممتلكات الإنسانية، وإنها جديرة بكل الجهود التي تبذل لتمكنها من أداء عملها بالصورة المثلى ،كما يتطلب ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة وذلك لإيجاد خدمة مدنية مهنية قائمة على الفرص للجميع ، وإجراء تعديلات وظيفية في المجال إصلاح الادارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد لهذا فإن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية مواردها الإدارية والبشرية من خلال إتباع إستراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها.

3- البعد الاقتصادي:

ويكون من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع العمومي للامتيازات وكذا العلاقة الموجودة بين الحكومة وحجم الاستثمار والقضاء

على الفساد وتحقيق التنمية، وكذا علاقاتهما مع الاقتصادية الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة .

وامتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية وتكفل المجالات الإستراتيجية ولتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات وهذا ما يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق¹.

4- البعد الاجتماعي :

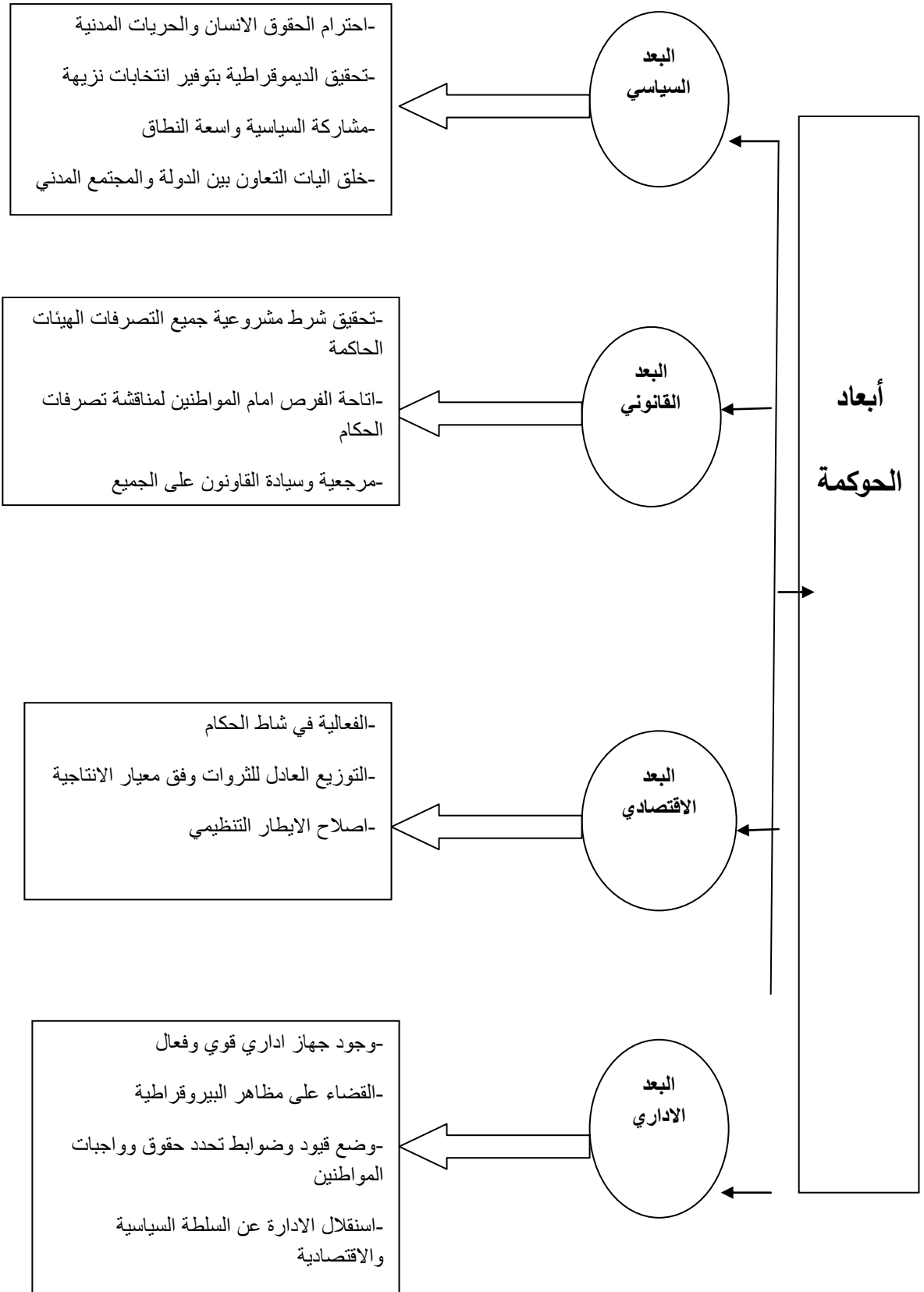
وتتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل، ورفع القدرات البشرية وذلك من خلال المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين وخلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية فالحكومة تهدف الى نشر ثقافة حقوق الإنسان وممارسة الحريات ووضع حد أساسيات التسلط .

إضافة إلى هذه الأبعاد فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو البعد الإنساني او بتعبير آخر بناء الإنسان الذي يعد الأساس، بل ان الأبعاد تشترك جميعها في هذا البعد لذلك وجب على الأنظمة السياسية قبل العمل على ترشيد السياسات والقرارات العمل على إصلاح الإنسان وإبعاده عن مظاهر الفساد وذلك بالإشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من المؤسسات رسمية وغير رسمية².

¹ غربي محمد نالديموقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، جامعة حسيبة بن بو علي شلف، ص 373.

² بن مرزوق عنتر، خليل بن علي، تحديات ترشيد الادارة المحلية الجزائرية، الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية يومي 12-13 ديسمبر، جامعة ورقلة، ص61.

الشكل 02: أبعاد الحوكمة



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني : مفهوم الإدارة المحلية

المطلب الاول : تعريف وأسباب ظهور الإدارة المحلية¹

لقد عرف الإنسان الإدارة منذ ان استخلفه الله على الأرض ، فتولى إدارة الأنشطة التي وفرت له القوت والأمن والقوت والملبس وغيرها من الاحتياجات الأساسية ، ومع تطور حياة الإنسان وانتقاله من مجتمع اسري بسيط إلى مجتمع قروي ثم إلى مجتمع مدني منحصر كانت أساليب الادارة التي يتبعها في تنظيم حياته تتطور وتتغير بما ينسجم مع هذه التطورات والتغيرات ، فالإدارة ذاتها ليست بالشيء الجديد ولكن أساليبها وأهدافها ومضامينها هي التي كانت تتطور وتتغير مع تطور وتغير حياة الإنسان إلى ان وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم ولعل تغير دور الدولة مع بداية القرن العشرين وتحولها من دولة حارسة يتركز جل عملها حماية الأمن الداخلي والأمن الخارجي لمواطنيها والفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم إلى دولة متداخلة يتشعب عملها في مختلف مجالات حياة الإنسان من أجل رفاهيته وراحته مما كان له بالغ الأثر في تطور أساليب الادارة وأهدافها ، ويجدر ان ننوه في المستهل إلى انه ليس هناك أسلوب واحد للإدارة تأخذ به كافة الدول ، بل إن كل دولة تأخذ بالأسلوب الذي يناسب ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية .

كما انه ليس بالضرورة ان يكون هناك أسلوب واحد للإدارة داخل الدولة الواحدة وهي تنظم شؤونها واحتياجات أفرادها وهذا هو المتبع في اغلب دول العالم اليوم الجمع بين أكثر من أسلوب من أساليب الادارة ان كان كذلك يحقق مصالحها ومصالح مواطنيها على نحو مرضي . وبشكل عام فإن هناك أسلوبين رئيسين للإدارة نجدها اليوم مطبقين في مختلف دول العالم وهما الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي ولما كان موضوع الادارة المحلية يندرج تحت مضلة اللامركزية الإدارية التي تقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة والهيئات عامة (مرفقية واقليمية) مستقلة

¹ الخلايلة محمد علي : الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن ، بريطانيا،فرنسا ومصر ، ط 1 دار الثقافة ، الاردن 2009،ص ص 23-24.

إداريا وماليا عن الحكومة المركزية ، فان تحديد مفهوم الادارة المحلية وبيان ماهيتها أقصى ان تتحدث اولا عن تعريف المركزية واللامركزية كأسلوبين للإدارة .

اولا : تعريف الادارة المحلية

هي نظام من أنظمة الغدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة ، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد على سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة ،وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي ان الإدارة المحلية تؤدي إلى نقل بعض السلطات إلى الحدات المحلية ، وهذا بالطبع لا يقضي على اختصاصات الحكومة المركزية بل أنه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية ،ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين¹ . وترى الأمم المتحدة ان الإدارة المحلية نظام من نظم الإدارة العامة ، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة . وهي بذلك تحت على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات بمواجهة مسئوليتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي² . وبما ان الإدارات المحلية تستمد قوتها وشرعيتها أساسا من المجتمع ،فإن دور الحكومة المركزية يقتصر على حماية الاحتياجات والحقوق العامة بهدف تحقيق التوازن المنشود بين مصالح الجهات المختلفة ، أي ان الإدارة المحلية هي لامركزية ذات طابع إداري تهدف إلى تنسيق العلاقة بين مركز الدولة وفروعه المحلية المنتشرة في أرجائها .

وعند التخطيط لنظام الادارة المحلية لأي مدينة جديدة يجب تحديد الأهداف الأساسية وأهداف كل مرحلة من مراحل التنمية العمرانية لتلك المدينة الجديدة في ظل الأهداف الرئيسية الموضوعية ، مع دراسة مختلف الهياكل التنظيمية والإدارية القائمة وتحديد أدوارها

¹ هشام أمين مختار ، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر ،رسالة دكتوراة ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،2000.

² حسام قضيبي ،تقييم كفاءة وفعالية الآليات المحلية لصناعة القرار في ادارة العمران الحضري ،المؤتمر العربي الإقليمي،تحسين الظروف المعيشية من خلا التنمية الحضرية المستدامة ،ديسمبر 2007

حتى يمكن تطويرها وتعديلها لتلبية وتحقيق أهداف المدينة الجديدة في ظل السياسات العامة الموضوعية مع تحديد مرحلية تنمية النظام المختار وتوصيف وتحديد اختصاصاته وصلاحيته ومسؤولياته¹.

كما هناك عدة تعريفات أخرى للإدارة المحلية ولعل أهمها :

حيث يعرفها العطار 1995 الإدارة المحلية بأنها وذيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها. أما ألزغبى 1993 فيرى ان الإدارة المحلية أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها الإدارة مصالحا تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية وما يميز هذا التعريف التركيز على أسلوب اختيار من يمارس الإدارة المحلية وهو أسلوب انتخاب من جهة².

أما الطعمانة 2003 يعرف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحها الحكومة المركزية شخصية معنوية ، وجدت من اجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة هيئة منتخبة تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية .

كل التعريفات السابقة تدل على الانتخابات بأنها أساس لعمل الإدارة المحلية ، وعلى الرغم من واقعية ذلك إلى حد ما فإن هذه التعريفات أهملت الأساليب الأخرى للتمثيل في الإدارات المحلية مثل التعيين الكلي أو الجزئي للأعضاء ، بحيث تختلف الممارسات بين الدول في تطبيق الإدارة المحلية وفقا للنظام السياسي والإداري السائد في كل دولة .

فان الأهم هو التنظيم الإداري والسياسي الذي يحكم عملها بالإضافة إلى نتائج الأعمال بصفتها مقياسا للأداء لذلك يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها الأسلوب الإداري الذي يهتم بإدارة الشأن المحلي وتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وفق آلية وتنظيم

¹ احمد رشيد ، الإدارة المحلية ، المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق ، دار المعارف

2 الخلايلة محمد علي : الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن ، بريطانيا،فرنسا ومصر ، ط 1 دار الثقافة ، الأردن 2009،ص 24.

معين ضمن نطاق جغرافي محدد، ويمارس مهام الادارة المحلية أعضاء معينون أو منتخبون أو مزيج من الاثنين¹.

ثانيا :مبررات الأخذ بنظام الادارة المحلية

ان قيام الادارة المحلية كتنظيم يعتبر جزءا من الهيكل الإدارية العام للدولة وقد تبنته اغلب التنظيمات القانونية على اختلاف نهجها السياسي والاقتصادي ومن جملة مبررات الأخذ بهذا النظام مايلي :

1-المبررات والدوافع السياسية :

تعتبر الدور الذي تلعبه الوحدات المحلية في المجتمع بفعل التغيرات المحلية والدولية حيث انتشرت الأفكار الديمقراطية غير ثورة الاتصالات الحديثة وسادت الاتجاهات نحو التحرر والأخذ بالآليات السوق والخصخصة والعولمة وأصبحت الدول بمختلف توجهاتها تضطلع بدور جديد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لشعبها، وتعتبر هدف الدولة عن المحافظة على الوضع القائم إلى المبادرة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى تشعب وظائف الدولة واتساع مجال نشاطها وإشرافها وتوجيهها وإدارتها لقواعد العمل .

يؤدي نظام الادارة المحلية إلى التعاون المثمرين النشاط الحكومي والنشاط الشعبي المحلي ويربط بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية في العاصمة ويؤدي أيضا إلى قرب الحكومة من المواطنين وإخراج سلبيتهم ودفعهم نحو العمل الصالح لوحدهم .

قد يكون نظام الادارة المحلية حلا لمشكلات التي تقابل بعض الدول المعتمدة الأجناس والديانات والقوميات، إذ تلجأ الحكومة المركزية إلى الاعتراف بنوع من اللامركزية الإقليمية للأقليات بها فيتحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة فاللامركزية بتطبيقاتها هي ديمقراطية مادام أنها تسمح بمشاركة واسعة للمواطنين في تدبير شؤونهم المحلية انطلاقا من هذا المعنى يمكن قياس درجة الديمقراطية نظام سياسية معين

¹ بسام بن عبد الله البسام ، الحوكمة في القطاع العام ،الرياض 2016.ص.ص 33.

بمدى حرصه على إقرار لامركزية ترابية تقوم على الاعتراف بمصالح متميزة عن المصالح الوطنية .

كما قال " ديك يفل " ان المجالس المحلية من أهل المدينة أو القرية هي التي تبني قوة الشعوب الحرة واجتماعات هذه المجالس تؤدي لقضية ما ،كما تؤدي المدارس في قضية العلم فهي تذيبهم طعم الحرية عن كتب وتدريبهم عن التمتع بها وحسن استعمالها¹ .

2-المبررات الإدارية

كان التقدم التكنولوجي الهائل في ميادين الحياة المختلفة والواقع الاقتصادي والاجتماعي وتوسع وتنوع وظائف الدولة مما أدى إلى البحث عن أحسن الوسائل وأعدلها لأداء هذه الوظائف.

- سرعة وانجاز وتسهيل الخدمات والتعرف على المشكلات ومواجهتها.
- إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء الفرصة لإبداع شعبي في هذا المجال ثم الانتفاع بما ثبتت صلاحية من أساليب الادارة والعمل².
- تقتضي الظروف المحلية تنوعا في أنماط انجاز الخدمات والمرافق المحلية على خلاف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة المركزية في أرجاء الدولة بشكل مشابه ومماثل يسري على جميع بقاع الدولة على سواء دون تميز في التنفيذ بأنماط متماثلة في الخدمات المحلية. تعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسي لازدهار ونجاح أي مرفق تتولاه سلطة حكومية ولذلك فإن اشتراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذا المرافق والخدمات يحقق التعاون على أكمل وجه .
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات .

¹ حديدي عتيقة ،ادارة الجماعات المحلية في الجزائر ،بلدية بسكرة نموذج ،مذكرة نيل شهادة ماستر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012/2013،ص26.

² حديدي عتيقة ،مرجع نفسه ،ص27.

3-المبررات الاجتماعية

تعتبر الادارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتعمل غالبا على إدارة مصالحهم مما يؤدي إلى إشباع رغباتهم.

- ليجاد المزيد من الفرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو مدن أخرى.

- قصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها ،فلا يعقل ان يتحمل المواطن العبء الضريبي المتوقع عليه ويتم اتفائه في العاصمة أو المدن الكبرى لأنها تحظى بالنصيب الأكبر من الخدمات الدولة ومرافقتها .

- حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها بخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث

-الادارة المحلية أكثر إدراجا للخاصيات المحلية حيث يعمل نظام الادارة المحلية على إشراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم المحلية ،وبذلك تكون لهم القدرة على تفهم الخبرة والأساس بحاجة السكان المحليين ورغباتهم¹.

ثالثا :أسباب ظهور الادارة المحلية².

تعددت أسباب ظهور الادارة المحلية باعتبارها جزء من الهيكل الإداري العام للدولة فمن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها :

اولا : أسباب إدارية.

تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

1- ان وظائف الادارة هي وظائف متصلة ومتناسقة ومتفاعلة مع بعضها البعض من حيث قوة التأثير والتأثير .

¹ باديس بن حدة ،الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة الحديثة في الوطن العربي-دراسة مقارنة-،الطبعة الاولى ،مكتبة الوفاء القانونية،الاسكندرية ،سنة 2016،ص61، 62.

2 يماني عرب ،الادارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية ،ملتقى البحث العلمي ، 1429هـ،ص17.

- 2- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وتركيزها على الأعمال الإدارية المهمة.
- 3- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار وإكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار.
- 4- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- 5- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي فيها الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل¹.

ثانيا: الأسباب السياسية

تتمثل الأسباب السياسية فيما يلي :

- 1- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين من خلال عمليات الترشح والانتخاب واحترام الرأي الآخر .
- 2- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي بإسنادهم مهام التسيير إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وانجازها من دون اللجوء إلى ممارسة العنف أو خلق اضطرابات.
- 3- إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفاءة تتفوق في ممارسة أعمالها، في المجالس المحلية أو الهيئات النيابية .
- 4- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفعالية اكبر مما يساعد ذلك على تماسك السكان ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت حدوث الأزمات والكوارث ويعمل على تدعيم الوحدة الوطنية .
- 5- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، حيث يمارس السكان في الجماعات المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم وكفاءة وفعالية².

¹ مزياتي فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، دكتوراة الدولة في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 57.

² باديس بن حدة، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة الحديثة في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 26.

ثالثا: الأسباب الاقتصادية والتنموية

تتمثل الأسباب الاقتصادية فيما يلي :

- 1- ان توفير الموارد المالية المحلية يساهم في سد جزء كبير من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة ويخفف العبء على الخزينة المركزية .
- 2- إسناد اتخاذ القرارات على المستوى المحلي للإدارة المحلية بدلا من صدورها عن الادارة المركزية يوفر الوقت والتكلفة والإنفاق ويحسن انجاز العمل.
- 3- تشجيع المواطنين المحليين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة على المستوى المحلي وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن.
- 4- إنفاق الموارد المحلية في مناطقها يضمن تحقيق العدالة في الإنفاق ويساهم في التنمية والنهوض بالمحليات¹.

رابعا : الأسباب الاجتماعية

وتتمثل الأسباب الاجتماعية في مايلي :

- 1- تعمل الادارة المحلية على تنمية القيم الاجتماعية والثقافية باستحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي والاجتماعي على مستوى المحلي ، مثل استحداث المكتبات والمؤسسات.
- 2- حماية حياة الإنسان وصحة الأفراد من كل ما يضرها، خاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.
- 3-قيادة عملية التغيير الايجابي في المجتمع المحلي وتهيئة الأفراد المحليين لتقبله والحد من مقاومته.

¹ علي عبد الرزاق جليبي ،دهاني خميس عبده، علم اجتماع التنمية -رؤى نظرية وتجارب انسانية ،دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،ص 22.

4-مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية بما يلائم ظروفهم المحلية ويؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي¹.

المطلب الثاني مقومات ووظائف الادارة المحلية.

اولا: مقومات الادارة المحلية.

تقوم الإدارة المحلية على عنصر أساسي وهو الشخصية المعنوية وهو الذي يمنح الإدارة المحلية الاستقلال القانوني عن الحكومة أو الإدارة المركزية مح احتفاظ الحكومة أو السلطة المركزية بحق الرقابة على الإدارة المحلية .

وتتكون هيئات الإدارة المحلية من ثلاث أجهزة أو ثلاث سلطات هي :

- السلطة التشريعية: في الجالس الشعبية المحلية والتي تمثل سلطة التشريع على مستوى المحلي.

- السلطة التنفيذية: فهي مجموع الموظفين الإداريين والفنيين والماليين العاملين في الغدارة المحلية.

- السلطة الرقابية: فتمثل في رقابة السلطة المركزية على كل أعمال الأجهزة المحلية .

ترتكز الادارة المحلية على مجموعة من الأسس و المقومات تتمثل بما يلي:

1_ تتمتع الادارة المحلية بالشخصية المعنوية :

ما يميز الادارة المحلية عن الادارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لان

الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية. فإذا ما اغفلت الشخصية المعنوية

فان ذلك يعني أنها مازالت مرتبطة بالإدارة المركزية لذا فان هذا الطابع هو الذي يميزها

ويمنحها الصفة القانونية . وما الاعتراف بالشخصية المعنوية للإرادة المحلية إلا نتيجة

منطقية للاعتراف باستقلالها وبوجود مصالح محلية خاصة بها. وهذه الوحدات تعتبر مستقلة

عن أشخاص منشئها وممثليها وإبرازها بهذا الشكل القانوني الموحد هو حل للإشكالات

¹ علي الحوات، تخطيط الخدمات البلدية والاجتماعية في المدينة العربية في تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها ، المعهد العربي لانماء المدن، الرياض، سنة 1993، ص 54.

الناجمة لقيامها بنشاطاتها فاعتبرت تلك النشاطات أنها صادرة عن هذا الشخص الذي اعتبر أهلا للإلزام والالتزام . وأصبح قادرا على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق و ما تفرضه من التزامات وهذا الأمر يتبعه ذمة مالية مستقلة لعدد الأشخاص المعنوية بما يسمح لها القيام باختصاصاتها¹.

2- قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية :

جوهر الادارة المحلية هو ان يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية بان يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها . لا شك ان الفقهاء قد انقسموا في آراءهم إلى فريقين: الفريق الاول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية على أساس الانتخاب وحثهم بذلك هو تكريس معنى استقلال المجالس المحلية . والأمر الآخر هو تلاؤم نظام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد الأخذ بنظام الانتخاب وهناك فريق آخر يرى ان مسألة الانتخاب في حالة تطبيق نظام اللامركزية المحلية لا يعتبر شرطا لازما ويمكن ان يتم ذلك من خلال التعيين ونحن نرى ان هذا الرأي بكل مبرراته قد يمثل خرقا للهدف السياسي للإدارة المحلية بشكل عام حيث يسلب الجانب الاستقلالي وحرية اختيار المجتمعات المحلية ويبقيها في دائرة القاصر غير القادر على إفراز قيادات محلية تمثله وتتوب عنه كحالة أساسية من حالات الديمقراطية الواجب تعزيزها في نهج الادارة المحلية².

¹ محمد محمود الطعمنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير في المنطقة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، الاردن، 2055، ص11.

² يونس قرواط، المقومات الاساسية للادارة المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول ص 21.

3- تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية:

صحيح ان السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الدارية المحلية ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة . و من المعروف انه عادة ما يوجد نص قانوني يبين اختصاصات و صلاحيات الادارة المحلية ومن خلال ذلك النص يتم تحديد النوعية و الكيفية التي تتم فيها رقابة السلطة المركزية . و يرى الأستاذ "حسن عواضة" انه لا يمكن للإدارة المركزية ان تصل في رقابتها عن الادارة المحلية إلى حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذلك ان ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال الادارة المحلية و تمس جوهر اللامركزية نفسه فالرقابة إذا تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليها مبدأ اللامركزية الإدارية و ان لا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الادارة المحلية متمتعة باستقلاليتها¹.

وإذا كانت الرقابة و الإشراف و التعاون ركنا من أركان وجود نظام للإدارة المحلية و مقوماتها حسبما اتفق عليه الباحثين فان هناك مجموعة من الأهداف تتوخاها الحكومة المركزية لمنفعة وخدمة المواطنين من أهمها:

- تأكيد الوحدة السياسية و الادارة للدولة باعتبار ان الادارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة و أجهزتها.

- التأكيد على ان الادارة المحلية تعمل وفق القوانين و الأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية . إضافة إلى ان قرارات المجالس المحلية تكون موافقة و مطابقة لهذه القوانين و الأنظمة . وذلك حماية للجميع . الحكومة المركزية و الادارة المحلية و المواطنين

¹ محمد محمود الطعمنة، مرجع السابق، ص9.

- التأكيد على ان الادارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها في نطاق الحد الأدنى المطلوب و بدرجة من الكفاءة و الفاعلية و ذلك من خلال اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الادارة المحلية التي تعتبر مؤشرا أساسيا من مؤشرات أدائها العام.
- ضمان حسن سير الخدمات المحلية و قيام الادارة المحلية بتأديتها بكفاءة و فاعلية .
- ووضع معيار لنوع و مستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان و بتعاون وثيق بين الادارة المركزية و الادارة المحلية . بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف و تعديلها للأحسن¹.

ثانيا:وظائف الادارة المحلية

تختص الادارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمرافق العامة والعمرانية، ومن الطبيعي ان تقسم المهام الإدارية طبقا لمؤديها ، أي المهام التي تؤدي بكفاءة و فاعلية محليا لابد وان تستند إلى الادارة المحلية ،وبالتالي المهام التي لا يمكن ان تؤدي بفعالية على المستوى المحلي تستند إلى مستويات أعلى من الادارة ،وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما :

اولا : الوظيفة التنموية

وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة.
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية².

ثانيا الوظيفة السياسية وهي³:

- تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل للأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية.

- دفع السكان المحليين إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم السياسي

¹ عبدالرزاق ابراهيم الشيلخي،العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية (دراسة مقارنة) ص 35.
² حسام قضيبي تقييم كفاءة و فاعليات الاليات المحلية لصناعة القرار في ادارة العمران الحضري،المؤتمر العربي الإقليمي،تحسن الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة،ديسمبر .
³ المنظمة العربية للعلوم الادارية ،النمو الحضري في الوطن العربيين المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية جامعة الدول العربية .

- تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع¹.

المطلب الثالث : مستويات وخصائص الإدارة المحلية.

اولا:مستويات الادارة المحلية² :

يتكون النظام المحلي في الادارة المحلية من ثلاث مستويات رئيسية هي :

الولايات والدوائر والبلديات ، حيث تتشكل الولاية من عدد من الدوائر والدائرة من عدد من البلديات ، تشكل الدائرة وسيط إداري بين البلديات والولاية ، لا تمثل هيئة او جماعة محلية إدارية محله بل مجرد قسم وفرع إدارية تابع ومساعد للولاية ، الهدف من وجود الدائرة التي يغيب فيها مجلس منتخب هو تقريب الادارة والخدمات من المواطن في كل بلديات الولاية المنتشرة عبر حدود الولاية .

تدار الدائرة من طرف رئيس الدائرة الذي يعين بواسطة مرسوم ومصالح الادارة يعد رئيس الدائر تابع ومساعد للوالي في القيام بوظائف الولاية على مستوى الدائرة ، كما يقوم بالتنشيط والتوجيه والإعلام والتنسيق بين البلديات .

كما تعرف البلدية : هي الوحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري المحلي ، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدية سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا ، وقد عرفها قا زهن البلدية لسنة 1967 بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية .

1-هيئات الولاية :

طبقا للمادة الثامنة من قانون الولاية سنة 1990 يتولى شؤون المختلفة هيئات هما المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي ، وستتولى فيما يلي تقصي القواعد المتعلقة بكلا الهيئتين :

¹ ايمن هاشم عبد الرحمن ، التشريعات المنظمة لل عمران في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الاقليمي وال عمران القاهرة .

² حسين مصطفى حسين ، الادارة المحلية المقارنة ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982، ص131.

المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الاقليم حقهم في التسيير

- **تشكيلة المجلس :**

يتشكل المجلس من مجموعة من المنتخبين تم اختيارهم وتركيز من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين.

- **المنتخبين:**

يتراوح عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي بين 35 و 55 عضوا ،حسب عدد سكان الولاية على ان تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل

- يشترط في المترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي كما هي محددة في المادة 78 من قانون الانتخابات التي تنص على ما يلي :

- أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 03 من هذا القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها .

- ان يكون بالغا 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع

- ان يكون ذا جنسية جزائرية

- ان يثبت أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.

- ان لا يكون محكوم عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 05 من هذا القانون العضوي ولم يرد اعتباره .

- وينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة كما تنص المادة 65 منه¹ .

¹ سعودي محمد العربي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر : الولاية البلدية 1962-1516، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص40.

- نظام المداولات :

يجري المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته مداولات تنصب على إحدى صلاحيته وتخضع إلى قواعد أساسية تتمثل في :

1- ان تكون المداولات المجلس علانية ضمانا للرقابة الشعبية إلا في حالتين :

- فحص الحالة الانضباطية للمنتخبين الولائيين .

- فحص المسائل المترتبة بالأمن والنظام .

2- تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي¹.

- اللجان :

خول القانون الولائي للمجلس الشعبي الولائي تكوين لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة او دائمة خاصة في مجالات الاقتصاد والمالية، التهيئة العمرانية والتجهيز الشؤون الاجتماعية والثقافية .

ويجب ان تراعى في تشكي اللجنة التناسب مع المكونات السياسية للمجلس كما يمكن أن تستحسن بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة².

هيئات البلدية:

تتوفر البلدية على ثلاث هيئات وهذا ما نصت عليه المادة 15 من قانون البلدية رقم

10-11 بالقول تتوفر البلدية على :

-هيئة مداولة :المجلس الشعبي البلدي هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي

،إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

-المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته:

¹ياسين ربوح،محاضرات في ادارة الجماعات المحلية،جاكعة قاصدي مرباح،ورقلة 2016/2017،ص28.

²عبد الكريم ماروك،الميسر في رح قانون البلدية الجزائري،ط1،منشورات زين الحقوقية لبنان 2013ص40.

يعتبر المجلس الشعبي البلدي منتخب يتشكل من أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع العام والسري والمباشر بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة لمدة 5 سنوات ويكون عدد الأعضاء حسب عدد السكان الآتي¹ :

- 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 100000 نسمة .
 - 15 عضو في البلديات التي تتراوح عدد سكانها 10.000 و 20.000 نسمة
 - 19 عضو في البلديات التي تتراوح عدد سكانها من 20.001 و 50.000 نسمة
 - 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة
 - 33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 100.001 و 200.000 نسمة .
 - 43 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 200.001 نسمة او يفوقها
- في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي يستوجب توافر مجموعة من ال شروط واحترام عدة إجراءات.

أ- شروط الناخب²:

تتمثل شروط الناخب فيما يلي :

- الجنسية الجزائرية ويبلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع
- ان يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية
- ان يكون مسجلاً في القائمة الانتخابية بالبلدية التي يكون بها إقامته ويستثنى من التسجيل في القائمة الانتخابية كل من ذا:
- سلك سلوكاً مضاداً لمصالح الوطن أثناء الثورة التحريرية .

ب- شروط المترشح :

سبق القول ان المشرع لم يغلب فئة أخرى بشأن الترشح للانتخابات البلدية ومن هذا فإن مجال الترشح مكفول لكل من استوفى الشروط القانونية وهي :

¹ عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص43.

² هشام امين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000.

السن 25 سنة كاملة

- أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.
- ان لا يكون ضمن احد حالات التنافي
- ان يكون المترشح تحت رعاية حزب وفقا للشروط المحددة في المادة 82 من قانون العضوي 07-08.

ثانيا: خصائص الادارة المحلية

- تتميز الادارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الادارة المركزية من أهمها:
- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
- تعمل على تكييف نظام الإداري ليلاءم الأفراد دون تطويع الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.
- اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات .
- تعتبر مدرسة لتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة .
- تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة خاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
- إثارة الحماس والتنافس بين الأفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الذاتية¹.

¹ المنظمة العربية للعلوم الادارية، النمة الحضوري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

خلاصة :

تناول هذا الفصل الإطار المعرفي لكل من الحوكمة ،الإدارة المحلية ،ومن خلاله يمكن

أن نصل إلى الاستنتاجات التالية :

- أعطت للحوكمة تعريفات عديدة ومختلفة لكن المتفق عليه أنها العملية التي تدار من خلالها المؤسسات العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان بطريقة خالية من الفساد في ظل سيادة القانون .

- وتضمنت الحوكمة على قاعدة محدودة تقم على مؤسسات وفاعلين في الدولة ،وناشطين اجتماعيين وقدرة هذه المؤسسات على توفير الإمكانيات والموارد المتاحة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة

- تحتوي الحوكمة أيضا على مجموعة من الخصائص والمعايير تتمثل أساسا في الشفافية ،المشاركة ،الفعالية ،الكفاءة ،المساءلة .

أما فيما يخص الإدارة المحلية التي تعتبر أسلوب من أسلوب التنظيم الإداري وعنوان الديمقراطية عن طريق المشاركة الفعالة في التسيير ،كما تتجلى دواعي الأخذ بنظام الإدارة المحلية فيما يلي :

- تزايد مهام الدولة، تجسيد الديمقراطية ،والتفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الموحدة .

كما أن الادارة المحلية تحتوي أيضا على مجموعة من الوظائف والمقومات التي تتمكن من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة من خلال مستوياتها والمتمثلة في البلدية والولاية .

الفصل الثامن

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة والإدارة المحلية في الفصل الأول، وانطلاقاً من هذا سنعالج في هذا الفصل الثاني واقع الإدارة المحلية في الجزائر وسبل حوكمتها حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الإدارة المحلية في الجزائر، أما في المبحث الثاني الحوكمة كآلية لترشيد الإدارة المحلية في الجزائر .

المبحث الأول : واقع الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: واقعها هيكليا وتنظيما¹

لقد أشارت المادة 15 من دستور 1996 على أن الإدارة المحلية في الجزائر هي البلدية والولاية.

يعرف معجم العلوم الاجتماعية البلدية بأنها جماع التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي بمعنى الإدارة اللامركزية في نطاق المدينة .

أو القرى أو عدة مدن أخرى ،مع قدر من رعاية الدولة وخاصة الحكومة المركزية على هذا الإستقلال الإداري وتسمى هذه الرقابة عادة الوصاية الإدارية .

البلدية : هي الوحدة أو الهيئة الإدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإدارية الجزائري وبتعبير آخر أنها الجهاز او الخلية

التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا واقتصاديا

- ففي الميدان السياسي :هي ميدان يتحقق فيه المواجهة الإيديولوجية والتجربة الإجتماعية

- الميدان الإداري : البلدية هي امتداد مكمل للدولة ، وترجع لها مهمة التحقيق المباشر لنشاط الاقتصادي بفضل إنتاج وجدات جديدة

للإنتاج ،وكذلك التطوير وتحديث الوحدات الموجودة وهذا في مختلف القطاعات الحيوية (الفلاحة ،الصناعة ،السياحة ،الصناعة التقليدية) .

- الميدان الاجتماعي والثقافي : فالبلدية يجب أن توجه نحو تحقيق لرغبة وفائدة الفرد والعائلة في المجتمع ومن خلال التعريفات

السابقة فإننا نعرف البلدية على أنها الجهاز التخطيطي له صلاحيات تنفيذية وأداة لتحريك مشاريع تنموية وتوفير بيئة صحية

¹ -محمد الحنفي ،(هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية)، www.rezgar.com ،2004،ص02

وملائمة لكافة أعضاء المجتمع المحلي ومشاركتهم عن طريق ممثلهم في عملية التنمية المحلية .

أجهزة البلدية : يتكون التنظيم الإداري من الأجهزة التالية :

أ- **المجلس الشعبي البلدي :** هو جهاز يعمل تحت رئاسة رئيس المجلس وهو هيئة تداولية ويتكون من مجموعة من الأعضاء الذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام والسري وتنظم سير أعماله المواد من 14 الى 23 من القانون البلدي 90-08 وللمجلس الشعبي البلدي لجانا دائمة أو مؤقتا كما تنص عليها المواد 24،25،26 من نفس القانون، قصد دراسة القضايا التي تهم البلدية لاسيما في الاقتصاد والمالية ، والتهيئة العمرانية والتعمير ، والشؤون الإجتماعية والثقافية ، وتشكل اللجان بمداومات المجلس الشعبي البلدي ويجب أن تضمن تشكيلتها تمثيلا تناسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس الشعبي البلدي ويرأس اللجنة منتخب بلدي يعينه المجلس الشعبي البلدي وتعد نظامها الداخلي وتصادق عليه ، ويمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بأي شخص يستطيع بحكم اختصاصه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة¹ .

- **اختصاصات المجلس الشعبي البلدي :**

الاختصاصات الادارية او التنظيمية : تشمل تخطيط البلدية وفتح شوارع فيها وتحديد عرضها وتعييدها وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيفها وادارتها وتسميتها وترقيمها وبمعنى أعداد مخطط التهيئة العمرانية والمصادقة عليه كما يقوم بمباشرة إدارة أملاك البلدية وإبرام عقود خاصة بالصفقات والمناقصات المتعددة للبلدية ويعد مخطط الحماية المدنية واتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة لمواجهة الكوارث والأخطار والعمل على نجدة الأشخاص والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم وتأمين نظام المقابر ومآتم وكذلك إنشاء مرافق اللازمة لمواجهة هذه المهام ، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير المصالح ويصادق الوالي على إنشاء هذه المؤسسات .

¹ الجريدة الرسمية العدد 15 ، القانون 90-08، المادة 01، 1990، ص488.

الاختصاصات المالية: وتشمل إقرار ميزانية البلدية التي يعدها المجلس التنفيذي البلدي (الهيئة التنفيذية) تم تعرض على المجلس الشعبي البلدي للتصديق وإقرارها بعد المداولة كما يقوم بتصويت على قبول الهيئات والتبرعات ويقضي بإعادة الحقوق لأصحابها ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية .

الاختصاصات الاجتماعية والاقتصادية¹ : وهي عبارة عن نشاطات ذات طابع اقتصادي واجتماعي خصص لها القانون عدة مواد ونص فيها على امكانية إقامة المشاريع الضرورية.

في مجال النقل: يمكن للبلدية من إعداد مخطط النقل من محطات النقل الحضري والريفي وما بين المدن والمصادقة عليه كما يمكن لها ان تنظم حركة المرور من خلال إعداد مخطط ووضع إشارات المرور والممهلات والمصادقة عليه .

- **في مجال السياحي** : يستطيع المجلس ان يحدث كل هيئة او مؤسسة ذات منفعة ويستطيع استغلال المؤسسات ذات الطابع السياحي العائدة للدولة والمعطاة للبلدية .

كما يشجع الجمعيات التي تنشط في هذا المجال وتقديم الإعانات المالية لها .

في مجال السكن :يعد المجلس الشعبي البلدي المخطط العام للتنظيم المدن ويشجع البناء ، ويدير الأموال العقارية المهيأة للسكن والتي لا تعود لدوائر الولاية الخاصة بالسكن كما يعمل على توفير عقارات لانجاز السكن الاجتماعي والريفي .

رئيس المجلس الشعبي البلدي : ممثل الدولة - الحالة المدنية - يشرف على مراسيم الزواج - السهر على تسجيل المواليد والوفيات - بإمكانه التفويض تحت مسؤوليته هذه المهام الى ضابط او عدة ضباط الحالة المدنية او المنتخبين على ان يرسل قرار التفويض الى الوالي والى النائب العام لدى المجلس الذي يمارس في هذا الميدان رقابة سلمية .

الضبطية القضائية : يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية تحت رقابة السلطة القضائية قصد حماية أملاك البلدية والمواطنين والنظام العام .

¹ صالح الحاج ،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2010،ص98.

الضبطية الإدارية : مسؤول على الأمن العمومي وامن الممتلكات والأشخاص لبلديته - بإمكانه تسخير قوات الشرطة او الدرك الوطني - يسهر على صحة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع - يضمن ضبطية المقابر والجنائز بون تمييز في الدين والعقيدة . يسهر على احترام القواعد والعمران¹.

- الإسعافات :

بإمكانه تحديد مخطط تنظيم لإسعاف - يكلف بوضع الإجراءات الوقائية او العملية اللازمة لضمان أمن الممتلكات والأشخاص - سلطة تسخير الأملاك والأشخاص . الانتخابات والخدمات الوطنية : المسر الرئيسي للقوائم الانتخابية - يضمن تحضير ومتابعة ومراجعة القوائم الانتخابية - تحضير وسير الاقتراع

إحصاء الفئات المعنية بالخدمة الوطنية وإرسالها إلى الجهات المعنية - إحصاء السكان² اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي³ :

تتمثل صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في نوعين الاول كمثل للبلدية والثاني كمثل للدولة.

رئيس المجلس الشعبي البلدي⁴ :

ممثل البلدية من ناحية القانونية : - يمثل البلدية في جميع أعمال الحياة المدنية وله الحق التقاضي باسم .

- المحافظة وإدارة الأملاك والحقوق التي تشكل ممتلكات البلدية . من الناحية الإدارية : - يمارس السلطة الرئاسية على مستخدمي البلدية .

- حافظ ويصون ممتلكات البلدية

¹ صالح الحاج ،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2010،ص98.

² ناصر لباد ،الاساسي في القانون الاداري ،الطبعة الثانية ،دار النشر والتوزيع ،الجزائر ، 2012،ص90-91

³ عبد المطلب ،عبد حميد ،التمويل المحلي (التتمية المحلية)،دار الجامعية للنشر ، 2001،ص 40

⁴ أمين ساعاتي ،أصول الادارة العامة ،دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1996،ص181.

- يسلم رخص البناء

- ينظم حركة المرور

من الناحية المالية :- الأمر بصرف الميزانية

-يسير المصاريف والمداخل

- يعد الحساب الإداري

من ناحية العلاقات مع المجلس : - تحضير المداولات - تنفيذ المداولات

- تقديم المناقصات وإمضاء صفقات وأوامر الخدمة

- نشر قرارات المجلس .

- اخضاع القرارات لرقابة الوصاية¹.

2- الولاية² : تعرف الولاية بأنها : هي الجماعة لامركزية ودائرة حائزة على سلطات

المتفرعة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل ، وتعتبر على مطامح سكانها وتحقيقها لها

هيئات خاصة بها أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة ، كما تعرف بأنها هي جماعة

عمومية إقليمية تتمتع بالخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة

وتنشأ الولاية بقانون كما انها لها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

فالولاية كجماعة ادارية لها خصائص ومميزات ذاتها حيث تشارك في أداء الخدمات الجهوية

المحلية للسكان والولاية وليست الولاية مجرد جماعة لامركزية تشكل أعمالها امتداد لأعمال

البلدية وأعمال الدولة فحسب بل هي أيضا دائرة إدارية تمكن الإدارات المركزية للدولة من ان

تعكس عملها لخدمة المواطنين على وجه الأفضل.

أجهزة الولاية : للولاية جهازين أو هيئتين هما :

-المجلس الشعبي الولائي - الوالي (المجلس التنفيذي للولاية)

¹ ميثاق الجزائر ،المطبعة الوطنية الجزائرية ،الجزائر ، 1964،ص،ص18،17.

² احمد رشيد ،نظام الحكم والادارة المحلية ،المفاهيم العملية وحالات دراسية ،دار المعارف، القاهرة ، 1977،ص152.

1- المجلس الشعبي الولائي¹ :

هو جهاز يعمل تحت رئاسة رئيس المجلس وهو هيئة تداولية ويتكون من مجموعة الأعضاء التس تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام والسري ، وتنظم سير أعماله للمواد من 09 إلى 54 من القانون الولائي 90-09 ، وللمجلس الشعبي الولائي لجانا دائمة او مؤقتة كما تنص عليه المواد ك22، 23، 24 من نفس القانون .

- اختصاص المجلس الشعبي الولائي

للمجلس الشعبي الولائي اختصاصات وصلاحيات عديدة ومتنوعة ومن خلال القراءة في قانون الولاية لسنة 1990 يبين ان المجلس الولائي صلاحيات مختلفة في مجال تحقيق تنمية الولاية ، ويحدد الفصل الاول من الباب الثالث الصلاحيات العامة للمجلس الولائي في مجال التنمية .

- صلاحيات ذات طبيعة استشارية وإعلامية : حيث تنص المادة 56 من قانون الولاية على أن المجلس الشعبي الولائي يقدم الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات إضافة إلى انه يمكنه ان يقدم الاقتراحات او الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية هذه الاقتراحات التي يجب على الوالي ان يرسلها للوزير المختص مرفقة برأيه في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ تسلمها .

كما يمكن للمجلس الولائي كذلك ، عن طريق رئيسه ان يخطر وزير الداخلية بكل

قضية تتعلق بسير المصالح اللامركزية والتابعة للدولة .

صلاحيات في مجال تقضي الحقائق :يمكن للمجلس الشعبي الولائي ان يحدث في اي وقت لجنة او لجان مه متها التحقيق في القضايا المرتبطة بالتسيير الولاية وتمييتها يتم انتخاب هذه اللجنة من بين أعضاء المجلس ، وبنص القانون الولائي (المادة 58 فقرة 04) في حالة تشكيل لجنة تحقيق ، على إلزام كل السلطات المحلية على مساعدتها للوصول الى الغرض المطلوب من وراء تشكيلها وتتوج أعمالها بتقرير تدون فيه نتائج التحقيق تقدمه الى المجلس

¹ الجريدة الرسمية، العدد 15، القانون 90-08، المادة 1990، 01، ص488.

الشعبي الولائي على ان يخطر رئيس المجلس الشعبي الولائي كل من الوالي ووزير الداخلية ويعتبر هذا النوع من الرقابة التي تمارس داخل الجماعات المحلية .

صلاحيات في مجال مساعدة البلديات : يتضمن هذا الاختصاص تقديم كل ما من شأنه ان يساعد البلديات في تحقيق برامجها الإنمائية غير أن القانون اقتصر في هذا المجال على أن النص وعلى مبدأ تقديم المساعدة دون ان يوضح الكيفيات لتقديمها وان المجلس الشعبي الولائي يقدم رأيه في كل نشاط يقام على اقليم الولاية من طرف مصالح الدولة المركزية صلاحيات في مجال الإقتصادي والإجتماعي والثقافي : تنص المادة 58 من قانون الولاية على إن إختصاص المجلس الشعبي الولائي¹ .

- المهام الرئيسية للمجلس الشعبي الولائي :

- إعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط ويعتمد كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية .

- يبادر ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقيق الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ويبادر بكل أعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف

- يبادر بالأعمال المرتبطة بإشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها .
- يتولى انجاز مؤسسات وصيانتها والحفاظ عليها .

- يتولى انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني ويتكفل بصيانتها والحفاظ عليها وكذا تحديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة .

- يساهم في ترقية برامج التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين .

- انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

¹ الجريدة الرسمية ، عدد 15، 09-90، المادة 01، 1990، ص 504.

- المساهمة في انجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع العمراني .

- المجلس التنفيذي للولاية¹:

هو عنصر هام بالنسبة لهذا التنظيم الجديد ويشكل تقريبا وبصورة ضمنية حكومة محلية يمثل الوالي السلطة العليا المسؤولة والمدراء التنفيذيين وعاء المجلس كما عرفه احمد محيو انه جهاز الدولة وفي نفس الوقت للولاية وهو مؤلف من أعضاء معينين يعملون بشكل جماعي إلا ان هيمنة والي تجعل من الجماعة أمرا ظاهريا بأكثر مما هو حقيقي ويتألف من مديري المديريات الولاية للدولة المكلفين بمختلف قطاعات النشاط في الولاية وهذا يعني أن الجهاز مكلف من وكلاء الدولة وليس فيه اي عضو منتخب وبتعبير آخر فانه عبارة عن لجنة إدارية تحيط بالوالي ولها وجود دائم وتتمتع ببعض الاختصاصات ال محددة منها أنه يكلف مجلس الولاية ، تحت سلطة الوالي المؤتمن على سلطة الدولة ، ومندوب الحكومة بتنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي .

كما انه المسؤول أمام هذا الاخير عن جميع الأعمال المنوطة به ويتعين على رئيس المجلس التنفيذي للولاية وهو الوالي باشعار المجلس الشعبي الولائي بانته ظام عن حالة تنفيذ مقرراته كما يعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي من شأنها ان تحافظ على سلطة الدولة ومصداقيتها وعلى احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها ويسهر على تنفيذ برنامج الحكومة وتعليماتها ويبيدي رأيه في جميع المشاريع التي تقع في تراب الولاية.

- **الوالي** : ان الوالي يمثل السلطة المركزية اي انه يمثل الحكومة وكل وزير فهو أمين سلطة الدولة التي لا تتلائم وحدتها مع اختلاط المسؤ وليات غير ان توزيع السلطات ليس إجماليا ومطلقا لأنه لا يسمح للوالي يحق التدخل في بعض الميادين كما لعدالة والدفاع الوطني والعمل البيداغوجي والمراقبة المالية وتأسيس او استيفاء الضريبة² .

¹ ميثاق الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر ، 1964، ص، ص، 17، 18.
² ابراهيم مذکور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، مصر ، 1975، ص، 399

- صلاحيات الوالي¹ :

يمارس الوالي صلاحيات واسعة باعتباره ممثلاً للولاية وأخرى ممثلاً للدولة ، تتمثل فيما يلي:

- سلطات الوالي بصفته ممثلاً للولاية :

- يسهر على نشر مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها

- يقدم عند افتتاح كل دورة عادية تقريبل عن تنفيذ المداورات كما يطلع المجلس الشعبي

الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير المركزية بالولاية وكذا مدى تنفيذ التوصيات

الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي .

- يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول

بها ..

- يؤدي بالإسم الولاية كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية

ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك .

- يمثل الولاية أمام القضاء .

- يعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها مع المصادقة عليها من قبل المجلس الشعبي الولائي

وله صفة الأمر بصرف الميزانية .

- يسهر على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط

ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها .

- يقدم أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية ،ويتبع بمناقشة

،ويمكن أن تنتج عنها توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية والى القطاعات

المعنية .

سلطات الوالي بصفته ممثلاً للدولة ومفوض الحكومة

- ينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير المركزية للدولة المكلفة بمختلف قطاعات

النشاط في الولاية ،والتي يمثلها المديرون التنفيذيون التابعون لوزارتهم ويستثنى من هذه

¹ مجلة الانتخابات الولائية والبلدية ،المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام ،الجزائر ، 2077 ،ص12

- القطاعات العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك مفتشية العمل مفتشية الوظيفة العمومية وكل المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية .
- إمكانية طلب تدخل الشرطة والدرك الوطني المتواجدة في اليم الولاية عن طريق التسخير
 - وضع تدابير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا، وتنفيذها طبقا ويمكن في هذا الإطار تسخير الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع الساري المفعول
 - السهر على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات
 - يعتبر الأمر بصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح التنمية الولاية¹.

المطلب الثاني: استراتيجيات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة.

يعتبر إصلاح الجماعات المحلية جهد سياسي واقتادي واجتماعي وثقافي هادف لإحداث تغييرات ايجابية أساسية في السلوك والتنظيم والعلاقات والأساليب والأدوات بما يوفر للمجلس المحلية درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافها.

ان حجم مشكلة الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية الجزائرية، جعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يتعامل مع هذا المشكل بجدية من خلال إقرار العديد من الإصلاحات، خاصة ضمن مشروع الميزانية الجديد المتعلق بالمخطط الخماسي (2010-2014) والذي أولى فيه أهمية بالغة لضرورة إصلاح الادارة ومكافحة الفساد الإداري والمالي .

مع التركيز على التنمية البشرية التي خصص لها 40 بالمئة من حجم الميزانية، والتي تعنى بتكوين الإطارات والكفاءات لشغل المناصب الإدارية الحساسة في تسيير وتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

¹ الجريدة الرسمية، ليوم 18 جانفي 1967، عدد 06، الجزائر، ص 92

أولاً: الحوكمة في الخطاب السياسي الجزائري

1- تكوين الإطار وتعزيز القدرات¹ :

باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ 2004 فعلا عددا معينا من الاعمال تتدرج ضمن إستراتيجية العمل على احترافية إطارتها، ويستند هذا التكوين إلى أسس :

- تحسين إدارة شفافة تعمل على مكافحة الفساد، وتساهم في حد بعيد في زيادة درجة الثقة التي يمنحها المواطنون للإفراد العاملين في القطاع الحكومي .
- بروز إدارة فعالة وقادرة على تسيير التنمية المحلية .
- تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية .

وتواصلت عمليات التكوين الأولى التي افتتحت مع تكوين مديري التنشيط المحلي في سنة 2006 عبر الدورات المخصصة للمفتشين العاملين والمفتشين الولائيين، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وامنائها العاملين .

2-إرساء التكنولوجيا في الإعلام والاتصال :

ويتبين لنا في الوثيقة التي قدمتها الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة 2003، حيث اعتبرت الجزائر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يعتبر شرطا أساسيا لكل تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي² .

¹ نريمان بطيب، الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري، واقع ورهانات مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد مارس 2010، ص224.
² بن خاطر الزهراء، بلحسن مريم، دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر (1999-2016)، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016/2017، ص89.

والجزائر تتوافر على شبكة عامة للاتصالات تغطي كافة التراب الوطني تتكون من 15000 كلم من خطوط الألياف البصرية و 22000 من الخطوط الهيرتزية و 50 محطة أرضية

وعلى هامش الصالون الدولي للإعلام أشار حات الحسيني مدير مجتمع المعلومات سيكرم (2010) على ان الجزائر الالكترونية 2013 تتمحور حول الادارة الالكترونية والمواطن الالكتروني .

2-اصلاح الترتيب القانوني في تكيف الإطار التشريعي لتسير الجماعات المحلية :

تمثل النشاط في تكيف الإطار التشريعي والتنظيمي عبر مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية توخيا لإضفاء الوضوح الأكبر على العلاقات بين الأجهزة المختلفة والمنتخبين والإدارة، وتتمين الوضع القانوني للمنتخب

حيث اقر قانون البلدية سنة 2208 إعادة النظر في الهياكل المحلية وإنشاء قطاعات حضرية كلما تجاوز عدد سكان 200 ألف نسمة لتهيئة المحيط المعيشي لمواطن، ويوصف البلدية الكيان القاعدي الرئيس لتحصيل الموارد الجبائية المالية التي تدعم التنمية المحلية، كما تم تعديل طريقة الانتخاب عبر الأفضلية للشباب والنساء في إطار سياسة تمكين الجيل الثالث .

كما تقدمت وزارة الداخلية بقانون البلدية في سياق إصلاحيات سنة 2011 والذي أكد على منح استقلالية البلديات في تدبير الشأن المحلي .

وفي إطار ترقية الديمقراطية التشاركية: تنص المادة 11 من القانون رقم 11-10 المؤرخ 20 رجب عام 1432 الموافق ل 120 يونيو 2011 على ان البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري¹ .

¹ بوضياف مليكة، الإدارة بالشفافية، الطريق للتنمية والإصلاح الإداري، (الملتقى الوطني حول: اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية يومي 12 و13 ديسمبر 2010، جامعة ورقلة، ص44

تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية :

بعد الإصلاحات الأخيرة في مطلع التسعينيات تعززت مكانة المرأة في المجتمع وخاصة في الحياة السياسية، حيث نصت المادة 29 من دستور 1989 المعدل والمتمم في 1996 على ان كل المواطنين سواسية امام القانون .

ولعل قانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012 لتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنظمة هو أهم إجراء يبرز التطور الذي مس مفاهيم الحوكمة في الجزائر ما جعلها تنتقل من كونها أفكار ومقاربات .

إلى ممارسة وتطبيق على ارض الواقع حيث يؤكد هذا القانون في مادته الثانية على انه يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة وهذا بحسب القاعد المتنافس عليها.

أ- انتخابات المجالس الولائية 30 بالمئة عندما يكون عدد القاعد 35 او 39 او 43 او 47 مقعدا، 35 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد 51 او 55 مقعدا .

ب- انتخابات المجالس الشعبية البلدية 30 بالمئة في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين الف 20000 نسمة¹.

ثانيا حوكمة المالية المحلية :

على صعيد عجز البلديات فقد أكد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق ان عدد البلديات التي تسجل عجزا في ميزانيتها لا يتجاوز 400 بلدية مقارنة 1200 بلدية أعلن عجزها المالي قبل سنة 2008

وأشار وزير الداخلية ان تحقيق هذه النتائج سمح لأكثر من 800 بلدية باستعادة ثروتها المالي وتسيير مواردها بطريقة عقلانية .

وكانت الحكومة قد قررت في قانون المالية سنة 2009 تخصيص مبالغ مالية كبيرة لمسح ديون البلديات، استفادت منها 517 بلدية كانت تعاني عجزا كاملا وشللا ماليا وصل حد

1 نريمان بطيب، مرجع سابق، ص.225

العجز عن دفع فواتير الكهرباء والهواتف ورواتب العمال والموظفين غير أنها فرضت بالمقابل إجراءات صارمة على تسيير الميزانية المحلية ووضع بعض الصلاحيات في يد رؤساء البلديات خاصة ما يتعلق بالاتفاق على الصفقات والتجهيزات .

أ- إخضاع كل البلديات للرقابة السابقة على نفقاتها .

بهذا الصدد حددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية رزنامة زمنية لتطبيق الرقابة على النفقات المطبقة على ميزانيات البلديات وحسب برنامج الوزارة فان عملية الرقابية ستشمل كافة بلديات القطر الوطني 1541 في حدود سنة 2010.

اتفقت وزارة الداخلية بمعوية وزارة المالية على قرار مشترك صدر في الجريدة الرسمية لشهر جوان يقضي ممارسة الرقابة السابقة على نفقات البلديات الدرجة في ميزانيتها ،وجاء في المادة الثانية من قرار (تخضع ميزانية البلديات تدريجيا للرقابة الياقة للنفقات التي يلتزم بها .)

على المستوى المحلي (الولائي) جاءت طبعة جديدة تسمح للبلديات وفي الولاية الواحدة القيام بعملية التضامن فيما بينها ،هذا الشكل الجديد من التضامن نصت عليه المادة 68 من قانون المالية التكميلي سنة 2015 انه يمكن البلديات التي تحوز موارد مالية معتبرة ان تمنح في إطار التضامن المالي المحلي بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي¹ .

ب- الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

مؤسسة عمومية إدارية تنشأ بموجب المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/4 ،الذي يحدد تنظيمه وتسييره ومهامه ،تحت وصاية وزارة الداخلية في 25 جانفي 1988 ،وجعلت مهام الصندوق أكثر لا مركزية في مجال التجهيز والاستثمار .

ج-صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية :

مؤسسة عمومية إدارية تنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 ماس 2014 الذي يحدد تنظيمه وتسييره

¹ نريمان بطيب ،مرجع سابق ،ص 226

والجديد الذي جاء به كل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية وصندوق التضامن والضمان¹.

CSGCL يهتل:

- شفافية التسيير من خلال إشراك المنتخبين المحليين في إدارته وتسييره .
- الفعالية الاقتصادية عبر إشراك ممثلين عن الدولة متخصصين بالتنمية المحلية (وزارة الداخلية والجماعات المحلية وزارة المالية، هيئات البرمجة والتخطيط)
- برامج ومشاريع التنمية المحلية في ميدان التجهيز بتوجهات التنمية الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
- إعطاء الأولوية للجماعات المحلية الأكثر حرمانا من خلال قرار التوزيع النسبي بين البلديات
- التوازن الجهوي لتمثيل الوحدات المحلية من خلال توزيع المنتخبين على مختلف حصص القطر في مجلس التوجيه .
- الجمع بين الاعتبارات الديمقراطية والاعتبارات الإدارية والفنية .
- د-المالية المحلية بعد الازمة الاقتصادية² :

كما أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن إجراءات جديدة لدعم بداية من 2016 ،إذا عملت على الرفع من مردودية الرسم على العقار بداية من سنة 2016،كونه الرسم الأهم بالنسبة للجماعات المحلية ،واتى ذلك بعد الاجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016 الذي خفض الرسم على النشاط المهني من 2 بالمائة الى 1 بالمئة مت تم سن تعليمة تجبر عدد البلديات المعنية والتي تتمتع بمدخل جبائية هامة تسجل ميزانيتها فائضا إلى تقليصها بنسبة 50 بالمائة حيث ان القانون المالية سنة 2016 فرض نوعا من التضييق مما حرم هذه البلديات من مداخيل ضريبية ،كما تم إحصاء 107 بلدية غنية ولها مداخيل

¹بوحنية قوي الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية ،ط1،دار الحماد للنشر والتوزيع،عمان 2015،ص102

² شريفي احمد ،نظام التضامن بين وحدات الادارة المحلية في الجزائر وتأثيره على ادائها،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 9 ،جامعة البليدة 02،ص391

جد هامة وهي نسبة لا تتعدى 7 بالمائة، فيما تعتبر 30 بالمائة من البلديات المتبقية ذات مداخيل متوسطة لذا عمدت وزارة الداخلية إلى إقرار مرسوم يسمح للصندوق المشترك للجماعات المحلية، بدعم ميزانية التسيير بمنح إعانة البلديات التي لا تتوفر على إيرادات تسمح لها بتغطية النفقات، وتسمح ذلك بحسب الوزارة، بدعم نفقات التجهيز والاستثمار بمنح قروض لتمويل مشاريع مقترحة من البلديات¹.

المطلب الثالث : مشاكل الإدارة المحلية في غياب الحوكمة.

مازالت هناك فجوة بين الطرح والواقع لتنشيط الإسهامات التنموية من جانب وحدات الإدارة المحلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة .
فنظم الإدارة المحلية تواجه عدة مشاكل هي:

- توجد أجهزة رقابية متعددة لوحدات الإدارة المحلية سواء من قبل السلطات التنفيذية او المجلس الشعب او السلطة القضائية على المستويين المركزي والمحلي وهذا التعدد في أجهزة التنظيم والرقابة يحد من استقلال وحدات الإدارة المحلية في إدارتها شئونها واستخدام مواردها في خدمة التنمية

- نطاق صلاحيات وحدات الإدارة المحلية غير محدد على نحو تام
- عجز وحدات الإدارة المحلية عن توافر الموارد المالية لتنفيذ خططها وسياساتها
- أداء الإدارة المحلية يتسم بإجراءات معقدة طويلة ومهام متضاربة وفساد على نطاق واسع وانخفاض كفاءة الموظفين².

¹ بوداح امال، مشربنبيلة، قانون البلدية الجديد واثره على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية يسر ، 2011-2016، رسالة ماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق بودواو ، 2015-2016ص63.

² هشام امين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة .

المبحث الثاني الحوكمة كآلية لترشيد الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: آليات تجسيد الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر

التحديات السياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى فقدان الجماعة المحلية وزنها السياسي ودورها التنموي وبالتالي تقشي ظاهرة الفساد خاصة في المجالس المنتخبة لذا وجب البحث عن السبل لإبراز هذه الأسس وتفعيلها، لكن ذلك لا يتحقق إلا بتغيير البيئة المحيطة بتفعيل الرقابة اولا وتكريس الشفافية ثانيا، والعمل على تطوي وسائل المسائلة ثالثا¹.

اولا-الرقابة :

الرقابة هي الوظيفة الإدارية الرابعة وبها تكتمل حلقات العملية الإدارية بمفهومها الشامل والرقابة في ابسط معانيها تشير على التحقق ما أن ما يحدث يطابق الخطط المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة وبالتالي فإنها ترمي في التأكد من أن تم أو يتم مطابق كما أريد إتمامه

1-تعريف الرقابة² :

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الرقابة نذكر منها ما يلي :

1- الرقابة هي تلك الوظيفة الإدارية التي يتم من خلالها التأكد من الأداء يتماشى مع أهداف وخطط ومعايير المؤسسة

2- يمن تعريف الرقابة بأنها المقارنة بين الأداء الفعلي للعمل الإدارية وما هو مخطط له واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة الاختلاف بينهما وبذلك ترتبط الرقابة أساسا بقياس نتائج تنفيذ ما كان يجب تنفيذه .

¹ اسامة كامل، عبد الغاني حامد، مقدمة في الإدارة، مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة، 2006، ص185-01

² موسى قاسم القريوني، علي خضر مبارك ناساسيات الإدارة الحديثة، ط3، 2006، ص186

تعرف الرقابة أنها العملية الادارية الفرعية التي بموجبها التأكد من التنفيذ الفعلي مطابق لمعايير الخطط المرسومة وحتى يتم التأكد من ذلك المطابقة فمن الضروري أن تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الأولى لتنفيذ وتستمر أثناءه وتمتد إلى بعد انتهائه . ويقولون آخرون أن وظيفة الرقابة يأتي دورها بعد دور التخطيط و دور التنظيم والتنسيق فالرقابة لامعنى لها إلا في ظل منظمة سبق تحديد خطتها أو برنامجها الذي يتضمن الأهداف وهي تقوم على أساس تقييم الإنجازات والأعمال على ضوء أهداف لمنظمة التأكد من تحقق الأهداف ومدى انحراف الأعمال¹ .

2- أهمية الرقابة :

يمكن النظر في الرقابة الإدارية على النحو التالي :

أ- الأهمية النظرية²:

ترجع أهمية دراسة هذه الخطوط لكونها عملية إلى ما يلي :

- 1- ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في دورة العمل الكاملة والتي تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والتنفيذ والمتابعة والتقييم
- 2- يعتبر احد العناصر الرئيسية الهامة للعملية الإدارية .
- 3- كما تعتبر عملية مستمرة وملازمة لوظائف الادارة .
- 4- كما أنها تلعب دورا هاما وأساسيا لاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة .
- 5- وأيضا تحديد كفاءة الادارة في تحقيق الأهداف والنتائج المنشودة .

¹ سامي جمال الدين، الإدارة والتنظيم الإداري، مؤسسة جسور الدولية للنشر والتوزيع 2004، ص282.
² سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة، مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة 1999، ص231.

ب- الأهمية العملية :

1-ان اتساع نشاط الادارة العامة وزيادة حجمها وتعدد أعمالها وازدياد عدد موظفيها كل ذلك يستدعي مراقبة هذه النشاطات والأعمال والتأكد من أنها تسير وفقا للتخطيط الموضوعة لها¹.

2-التأكد من حسن استخدام الموارد المحددة من أموال وموارد ولوازم وأجهزة ضرورية وموارد بشرية والتصرف وفقا للخطة المقررة في الحدود المرسومة لها .

3- تحقيق الوفر المادي في تكلفة التنفيذ والحد من الإسراف الذي لا مبرر له في الإمكانيات حيث تخصص لاعراض الأداء

ثالثا أهداف الرقابة² :

تهدف الرقابة في تحقيق أهداف حيوية للمنظمة كالتالي :

- 1- التأكد من التزام كافة الوحدات في المنظمة بالأهداف والمعايير المحددة في الخطة
- 2-الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها واستعمالها
- 3- تحديد المعوقات والأسباب التي أدت إلى الانحرافات
- 4-اقتراح السبل والإجراءات التصحيحية لتقادي الانحرافات مستقبلا وتحسين فاعلية الخطط
- 5-تقديم المشورة والنصح للمسؤولين لتقادي وقوع المشاكل إثناء تنفيذ الخطط

ثانيا:الشفافية

تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المباشرة .

¹حنا نصر الله، الاداء العامة المفاهيم والتطبيقات، الاردن 2002،ص263
²زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حرم:مدل الى الادارة العامة بين الضريبة والتطبيق ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن 2003،ص176.

أولا تعريف الشفافية¹

ويقصد بها مجموع السلوكيات والآليات الدالة على الثقافة التي تقوم بها الإدارة الأكاديمية داخل وخارج المؤسسة والتي تتضمن الكشف المقصود عن المعلومات التشاركية في صناعة القرارات ووضوح السياسات والتشريعات مما يساهم في القضاء على الفساد وبناء أنظمة النزاهة والعدالة وكما تم تحديدها في أداء الدراسة .

أو تعني ببساطة شديدة توفير المعلومات اللازمة ووضوحها وتناولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والتصرف بطريقة مكشوفة وعلمية .

ويستنتج من هذه التعريفات ان الشفافية تتضمن وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات وإتباع تعليمات وممارسة إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة بين الموضوعية والدقة والوضوح .

ثانيا : أهمية الشفافية² :

- تحقيق المصلحة العامة
- المساعدة في اتخاذ القرارات الصريحة
- توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله
- تسهل جذب الاستثمارات وتشجيعها
- إنعاش السوق المالي .
- إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية .
- دور الشفافية في تنمية الخصخصة
- تعمل على تمكين القرارات الصادرة من المعنيين الداخليين والخارجيين في المؤسسة .
- تعمل على تمكين المعنيين للتأثير على القرارات المتعلقة بهم لها أثر على حياتهم
- تعمل على تلبية حقوق العامة في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات

¹ زيد منير عبوي، المرجع نفسه، ص176.

² حنا نصرالله، المرجع السابق، ص266.

- تقديم المساعدة في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية وتسمح بنوعية المواطن واطلاع على الخيارات

- تعمل الشفافية على تحقيق الديمقراطية والمساءلة وضمان نجاحها والوصول إلى أهدافها.

-تعمل الشفافية على إشاعة النظم وتصميم الانضباط بطريقة غير مباشرة وكذلك تعمل الشفافية على امتداد التأثير إلى جوانب أخرى مثل الحرص والدقة والانجاز والحسم¹.

ثالثا - فوائد الشفافية²

يترتب على تطبيق مفهوم الشفافية العدد من الآثار الايجابية على اتخاذ القرارات الفردية وعلى التنظيمات الإدارية، وهذه الفوائد تبدو لنا كما يلي :

1-تقليل الصلاحيات الواسعة في عملية اتخاذ القرارات وذلك لتخفيف درجة المركزية كما يجب العمل على تشجيع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمتها والعمل على ضرورة توفير الفرص لتنمية المهارات والقدرات المتوفرة لدى أفراد العاملين .

2-العمل على اختيار القيادات الإدارية ذات القدرة على اخذ القرارات النزيهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للمنظمة وللمصالح العام ،،كما يتم من خلال اتخاذ قرارات مناسبة على إظهار نقاط الضعف والقوة وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها الأمر الذي يعني المزيد من الشفافية في بيئات العمل .

ثالثا فوائد الشفافية

يترتب على تطبيق مفهوم الشفافية العدد من الآثار الايجابية على اتخاذ القرارات الفردية وعلى التنظيمات الإدارية، وهذه الفوائد تبدو لنا كما يلي :

1-تقليل الصلاحيات الواسعة في عملية اتخاذ القرارات وذلك لتخفيف درجة المركزية كما يجب العمل على تشجيع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمتها والعمل على ضرورة توفير الفرص لتنمية المهارات والقدرات المتوفرة لدى أفراد العاملين .

¹ حنا نصر الله، المرجع نفسه، ص266

² احمد فتحي ابو كريم، المرجع السابق، ص،ص130-104

2- العمل على اختيار القيادات الإدارية ذات القدرة على اخذ القرارات النزيهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للمنظمة وللمصالح العام ،، كما يتم من خلال اتخاذ قرارات مناسبة على إظهار نقاط الضعف والقوة وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها الامر الذي يعني المزيد من الشفافية في بيئات العمل .

ثالثا: المسائلة

تعد المسائلة من أهم الأليات التي تقوم عليها الحوكمة المحلية لأنها تترجم جميع الآليات التي سبق ذكرها أي ان مشاركة القوة المجتمعة والشفافية في تسيير الشأن العام المحلي لا يمكن وجودها إلا في ظل قدرتها على محاسبة المجالس المحلية المنتخبة حول نوعية الخدمات التي تقدمها ومدى التزام القيام بواجباتها¹ .

1- تعريف المسائلة :

الطلب من المسؤولين تقديم توضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم ووجبتهم والأخذ بالانتقادات الموجهة إليهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش ، إذ يجب على صناع القرار في الحوكمة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تحمل مسؤولية أمام الجمهور العام .

يقصد بالمسائلة أيضا تحمل النتائج المترتبة عن اتخاذ القرار وإتاحة الفرصة في استجواب المسؤولين عن تصرفاتهم وتأخذ المسائلة أشكالا جزائية وأخرى قانونية فقط تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات الموضوع وللحصول على نتيجة معينة بسبب سلوك معين .

2-أنواع المسائلة²

تظهر المسائلة في عدة صور بالرجوع إلى القوانين المختلفة اذ يمكن تلخيصها فيما يلي :

¹ سعيد علي الراشدي ، المرجع السابق ،ص،ص17-18
² نصيرة خوذير ،خلفي احلام ، المرجع السابق ،ص39

1-المساءلة الرسمية :

تقوم بالمساءلة الرسمية السلطات الثلاث في الدولة فالسلطة التشريعية تسن القوانين ،السلطة التنفيذية تدير العمل الإداري وتتأكد من مدى مشروعيته والسلطة القضائية توجه التهم للموظفين .

ب- المساءلة غير الرسمية

تتمثل المساءلة الغير الرسمية في مسائلة الادارة المحلية من طرف المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية والجمعيات وكذا الرأي العام ، وهي في الحقيقة تتقاطع إلى حد كبير من مشاركة المجتمعية والشفافية لأنها تقوم أساسا على تفعيل دور المواطن في المجالس المنتخبة ، وهذا يتم إشراكهم ا وإشراك ممثليهم في وضع التصورات والاقترحات حول الموضوع الفساد مثلا ،وبالتالي فإنه من اللازم اطلاع النواب على الحقائق ومناقشة السياسات وإبراز أوجه قصور الادارة .

3- أهمية المساءلة :

تعتبر المسائلة من الآليات المهمة في المجالس المنتخبة لمحاربة الفساد لأنها تدعم وجود الوعي السياسي للموظفين المحليين وترفع من نسبة الديمقراطية وتعمل على تجسيد الحوكمة المحلية ،فقد تم إثبات العلاقة بين الديمقراطية ومكافحة الفساد ،بحيث كلما ازدادت الديمقراطية كلما ارتفع الإهتمام بمكافحة الفساد .

كما تدعم المسائلة حقوق الإنسان بحيث يحق للناس إخضاع الحكام للمحاسبة دون الخوف من ضياع الحقوق العامة إذ جاءت المساءلة لتعزيز الرشادة في الحكم المحلي وتترجم عن استعداد الادارة المحلية في الجزائر لسير في مثل هذا الأمر بالإضافة إلى ان المسائلة تضيء الشرعية والمصادقية عن أعمال المجالس المحلية المنتخبة ، وبالتالي تريد من ولاء المواطنين للدولة والوحدات المحلية .

المطلب الثاني : معوقات ومقترحات علمية لتطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر:

1- الجهود الجزائرية في عملية الانتقال إلى الحوكمة المحلية :

عاشت الجزائر ومنذ الاستقلال في اختيار النموذج التنموي المناسب لها ،حيث طرحت اللامركزية كحل بديل عن نموذج التنمية عن طريق النظام المركزي ،وقد أصبح هذا الطرح حتمية سياسية ناتج عن تنازلات الدولة ووصايتها على الجماعات المحلية ،وهذا الأمر يتطلب ضرورة فتح المجال أمام مشاركة كل الفواعل المجتمعية وبصفة فعالة في التنمية المحلية ،من مصالح ممرضة للدولة ،أحزاب سياسية ،منتخبون ،حركة الجمعوية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص ومواطنين ،كل هذه العناصر مجتمعة تخضع إلى الشرعية والتمثيلية واستعمال السلطة في إطار ما يسمى بالحوكمة المحلية .

وتتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال نحو الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف إلى في معظمها إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل ،وتمكن المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى ،وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة ،بالإضافة إلى عصرنة الإدارة العمومية¹ .

حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري ،ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطاته السنوي أمام المواطنين . وأضاف في المادة 12 من نفس القانون قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي

¹ نصيرة خويدر ،خلفي احلام ،المرجع نفسه ،ص41

البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته¹.

ولا تقتصر عملية تشجيع مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية على قانوني البلدية والولاية فقط بل تتعداها إلى المشاركة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي وذلك من خلال ما تضمنته المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 والتي نصت على أنه يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

وانطلاقا مما سبق بين لنا ان الحكومة المحلية في الجزائر ليرت هدفا بقدر ماهي آلية لتمكين الجماعات المحلية بسبب جملة التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ونتيجة كذلك لانهايار أسعار البترول والبحث عن بدائل مكملة للإقتصاد الوطني، واعتمدت في ذلك على المقاربة التشاركية من خلال العديد من التشريعات والقوانين وتقريب الجماعات المحلية من المواطن وباقي الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وجعلهم شركاء حقيقيين في التسيير والتنمية المحلية، لكن على مستوى الممارسات ظهرت العديد من التحديات التي تحتاج إلى آلية عمل انتقالية قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.

¹ عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الاحرار .

2- العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية¹:

رغم ما قامت به الجزائر من اجل تحقيق الحوكمة المحلية من خلال إعطاء أهمية كبرى للمشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية والشرعية ، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجهها أهمها :

- ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية :

تعاني بعض الغدارات المحلية من مشكلة قلة وضعف توفرها على كفاءات إدارية يمكن ان تساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية ،وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والمناطق والقرى النائية الصحراوية أوفي المناطق الجبلية او الأقاليم الحدودية .

- عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام :

تعاني المؤسسات المحلية من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم موظفيها لعدم وجود دوافع كافية تجبر الموظف على الالتزام المهني والأخلاقي ،ولعل اكبر هذه الآثار السلبية لضعف الإلتزام عند الإداريين أنه إضافة إلى أضراره بالمصلحة العامة يضعف ثقة الشعب بالجهاز الإداري المحلي .

- غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية :

الهدف الأساسي من الإدارات المحلية هو إيجاد تعزيز الأنماط الإتصالية بين الغدارات المحلية والمواطن بشكل يمكن المواطنين من ممارسة حقهم في التسيير أمورهم العامة تحقيقا لمبدأ المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية ، غير أنه لا يكفي لتحقيق مشاركة شعبية فعالة النص على أنها حق او واجب ، ولا حتى تقنين قنوتها وإجراء انتخاباتها ،بل لابد من مشاركة شعبية واسعة فعلية وفعالة تساهم في صنع وتنفيذ السياسات والقرارات الخاصة بالمجتمع المحلي .

¹ بوحلية قوي ،الديموقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول الغاربية ،عمان ،دار حامد للنشر والتوزيع 2015ص،ص،105-106.

-تحدي التقسيم الجماعي :

إن التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الإعتبار البعد الجغرافي والإقتصادي والإداري والإجتماعي ووالثقافي ،مع عدم وجود معايير دقيقة لترقية الجماعات القروية الى جماعات حضرية

- تحدي الوصاية المركزية :

لابد من منح ضمانات أكثر بتدعيم الجماعات المحلية ، باعتبار ان الإصلاح يقتضي اولاً فسخ المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر ،ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها وذلك لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة على المستوى الجماعات المحلية ،بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية .

وبالرغم من عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات حول الحوكمة ، حيث تم عقد 213 مؤتمر في سنة فما هو واقع الحوكمة المحلية في الجزائر ؟ من اجل الحكم عليها يجب الأخذ بعين الإعتبار بمجموعة من العناصر ، العنصر الاول يتمثل في القيم المشتركة بين الأفراد ،والعنصر الثاني الهياكل والتي تعني هياكل الدولة المركزية والمحلية التي تتمثل مهامها في خدمة الشعب ، أما العنصر الثالث فهو الإطارات الإدارية ويضم طريقة التسيير ،كيفية تسيير التجهيزات تسيير الموارد الأولية ، تسيير المعلومات وتسيير الموارد البشرية ، ليأتي العنصر الأخير والمتمثل في الوسائل المتمثلة في سياسات وبرامج ومشاريع الدولة على المستويات المحلية ومن اجل الحصول على حوكمة جيدة يجب ان يكون هناك تناسق بين العناصر الأربعة السابقة ، وهو الشيء المفقود في الجزائر ، اذ انه لا يوجد تطبيق فعلي وحقيقي للحوكمة المحلية ،بل هناك بعض المحاولات التسييرية المعزولة ولا توجد رؤية إستراتيجية للمستقبل ،في ظل غياب هياكل قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة ، كما أن الإطار التسييري لازال ذو طابع بيروقراطي ،وكل ذلك يؤدي إلى بروز جملة من

الصراعات صراع عدم الثقة، الصراع التنظيمي، صراع الوسائل وغيرها مما يؤثر في النهاية على أداء الجماعات المحلية ويضر بالمصلحة العامة للمواطنين .
 وهناك مجموعة أخرى من العراقيل التي تتعلق بمجالات التكوين والتأهيل بالإضافة إلى الجمود وعدم الإفادة من تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة وهو ما يعني ان المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل الإفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة والمرونة والفعالية في الأداء ، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات الفشل والنجاح عند تقييم المشاريع والبرامج التنموية المحلية لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات¹.
 والجدول التالي يوضح أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر² :

المعوقات السياسية
- الصراع الحزبي وصراع المصالح داخل المجالس المنتخبة مما أدى إلى تعطيل المشاريع التنموية
- الحركة الاحتجاجية اليومية المرتبطة بمطالب السكن والشغل والخدمات العمومية في ظل نقص الموارد
- عزوف المواطنين عن المشاركة والتعاون مع المجالس المنتخبة
- عدم تطبيق النصوص القانونية والتشريعات المحلية الخاصة بمشاركة المواطن
- غياب الثقة بين المنتخب المحلي و المواطن
المعوقات الإدارية
- ضعف الرقابة الإدارية على المجالس المحلية المنتخبة
- التوجه المركزي للقرار البلدي

¹ ناريمان بن عبد الرحمان، سارة بن الشيخ، واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل الستجدات الحالية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 25/26 نوفمبر 2013، ص06.
² المصدر: ناجي عبد النور، فتحة لتيتم، مرجع سابق الذكر، ص ص 94، 95.

- غياب الاستقلالية وعدم القدرة على ممارسة الصلاحيات
- أزمة التوظيف البلدي وضعف التطوير النوعي و الكمي وغياب التأهيل و التكوين
المعوقات الاقتصادية و المالية
- الفساد الإداري و المالي
- نقص موارد ومصادر التمويل

3-مقترحات علمية وعملية من اجل تعزيز الحوكمة المحلية بالجزائر

من خلال ما سبق فالجزائر بحاجة ماسة إلى إدارة محلية قوية فعالية ورشيده قادرة على تلبية وتحقيق رغبات وأهداف المجتمع ، ولن يتأنى ذلك إلا من خلال القضاء على كل المظاهر السلبية التي تؤثر على التنمية المحلية ، وبذلك يعتبر مطلب تحقيق الحوكمة المحلية ضرورة حتمية تتطلب وضع العديد من الآليات التي تمكن المواطنين ومختلف الفواعل الأخرى من المشاركة في العملية التنموية من منطلق البحث عن جودة إدارة الحكم ، وبذلك من خلال ضرورة السعي إلى تحقيق ما يلي :

- العمل على وضع الخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب :
من خلال اختيار المنتخبين والموظفين وفق أسس ومبادئ النجاعة والشفافية والجدارة والإنصاف والكفاءة وتأهيلهم بوضع برامج تكوينية وتعليمية وفقا لمستواهم ومؤهلاتهم العلمية من أجل الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم ،والابتعاد عن الاختيار والتعيين وفق أسس الوساطة ،المحاباة والمجاملات

-تفعيل سياسة التصريح بالامتلاكات :

كأحد الآليات الكفيلة بكشف الفساد والتقليل من مرتكبيه على المستوى المحلي ،بما يضمن المساهمة في تكريس قيم المساءلة والشفافية في تسيير شؤون المجتمع المحلي .

- إضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين:

وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدمون بها ،وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في

تسيير شؤون العمومية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع المحلي وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء .

-الاهتمام بالعنصر البشري :

ما دام العنصر البشري هو المسئول عن تحقيق الحوكمة المحلية فلا بد من إصلاح الإنسان، ذلك إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحا قاصرا ولن يؤدي الى الإصلاح الجذري المنشود.

-ضرورة توفر الدعم السياسي:

ان نجاح تطبيق الحكومة المحلية في الجزائر يتطلب ضرورة دعم القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازها على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة إتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول توقيعية مؤقتة لأزمات عاجلة .

-إصلاح الوظيفة العمومي :

فالحكومة المحلية تتطلب بناء إدارة عصرية يكون الاستثمار في العنصر البشري ا على ثروتها جميعا ، مما يستلزم ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطورها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ الوضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة جدارة و أمانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والأنساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل¹ .

¹ عنتر بن مرزوق، الادوار التنموية الجديدة للإدارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهني، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، يوم 10 افريل 2017، ص08.

-اصلاح نظام الأجور :

يعد نظام إصلاح الجور أحد الآليات الرئيسية التي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي على المستوى المحلي ،ولذلك يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة ،وذلك من أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم ،وهذا ما يولد لديه عنصر الانتماء للإدارة المحلية التي يعمل بها ،مما يجعله جاهدا لرفع أدائه وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته ،أما إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم فإن يدفعه إلى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة من أجل تأمين تكاليف المعيشة .

-ترشيد الإدارة المحلية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية :

إن من أهم الأسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة المحلية الج زائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية ،وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد آلية كفيلة بتحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الفعالية .

ولعل من أهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الأمية الإلكترونية التي يعاني منها العديد من الموظفين وفي هذا السياق يؤكد أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلا لكل المشاكل لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحويل المعطيات الى شيء مفيد يتطلب قدرا كبيرا من نكاء وتركيز المورد البشري ولذلك فلا بد من تحسين السياسات التعليمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر التي باتت تؤكد ان الجهاز الإدارية الجزائري في حاجة ماسة إلى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والاستفادة منها في مجال الإصلاح الإداري من أجل تحسين خدمات المواطنين ،وبذلك فالإدارة المحلية الجزائرية بحاجة إلى الانتقال من البيروقراطية وما يميزها من جوانب سلبية كالتعقيد ،المركزية ،وعدم المرونة ،والبطء في اتخاذ القرارات الى الالكتروقراطية التي تسعى إلى تقديم الخدمة في أسرع وقت وبأقل تكلفة وبأحسن جودة.

-تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات إصلاح الإدارة المحلية الجزائري :

تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة المحلية الجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرتها وزيادة فعالية أدائها .

هذا إضافة إلى ضرورة العمل على :

- التركيز على العلم في علاج مختلف مشكلات الجماعات المحلية¹ :

وذلك من خلال تعزيز العلاقة بين المخرجات جامعة (الأبحاث العلمية) وواقع هذه الجماعات، خاصة بعدما أصبحت إدارات الجماعات المحلية تخصصا مستقلا قائما بذاته ه يدرس على المستوى الدراسات العليا (الماستر والماجستير والدكتوراة) وهنا لابد من طرح التساؤل التالي : إلى متى تبقى الأبحاث العلمية أسيرة رفوف المكتبات دون استغلالها في النهوض بواقع التنمية المحلية وحل مختلف أزمتها التي تبقى تسير بطريقة عشوائية؟ كما لابد من عمل على إشراك مختلف المخابر والمراكز البحثية الأكاديمية وإعطائها دورا رياديا في مجال تعزيز التنمية المحلية فالأكيد أن الدولة الجزائرية تنفق أموالا طائلة على هذه المخابر لكن مخرجاتها وانعكاساتها على الواقع المجتمعي يبقى محدودا .

تحديد المواصفات للترشح في الانتخابات المحلية :

وذلك بالعمل على ضرورة أن يتوفر في أعضاء المجالس المنتخبة مستوى تعليمي معين، فمما يؤسف له نجد في القرن واحد وعشرين في عصر التكنولوجيا، في عصر محاربة الأمية الإلكترونية عضوا في المجالس المحلية المنتخبة أميا تحت ذريعة حماية الديمقراطية، رغم أن هذا الأمر يضر بالديمقراطية أكثر مما ينفعها، لذلك لا بد إذا أردنا تحقيق الحوكمة المحلية أن نعطي للعلم مكانته ولأصحاب الشهادات العلمية دورهم في هذا المجال².

- إتاحة الفرص للتدريب على القيادة :

¹ مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، في مجلة الفكر البرلماني، عدد 11، جانفي 2006، صص، 195-196

² عنتر بن مرزوق، الملتقى السابق الذكر، صص، 08.

فالجماعات المحلية تعتبر بمثابة مدارس لتخريج القيادات على مستوى الوطني، حيث أن كثيرا من الرؤساء والبرلمانيين والتنفيذيين البارزين على المستوى الوطني وفي دول عديدة كانوا قد مارسوا العمل كأعضاء منتخبين في المجالس المحلية، (طيب رجب اردغان كان رئيس بلدية اسطنبول 1994، جاك شيراك كان عمدة لمدينة باريس لمدة 18 عاما) لذلك لا بد أن تكون الجماعات المحلية الجزائرية القاعدة الأساسية لتكوين النخب المستقبلية .

-تفعيل الأدوار التنموية للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية في إطار تحقيق المصلحة الوطنية وتجسيد متطلبات الديمقراطية التشاركية .

المطلب الثالث: تحديات تطبيقات الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر

في هذا المطلب سنعرض أهم التحديات القانوني والسياسية والاجتماعية التي يمكن عدها أمام ضمن العراقيل التي تقف أمام الرقي في الأداء المحلي :

1-التحديات السياسية الإدارية والقانونية :

تنوع وتعدد الأسباب التي تشكل عقبة أمام تحقيق الأهداف التي أوجدت من اجلها الجماعات المحلية، وعلى رأسها السعي لاستيعاب تطلعات وطموحات المواطن المحلي وإشباع حاجياته فهذه الأسباب لا تقتصر على بعد بحد ذات بل هي سياسية إدارية وقانونية

اولا المركزية الشديدة وعدم التفويض :

لقد أكدت الدراسات العملية أن القيادات الإدارية في الأجهزة الإدارية في معظم الدول النامية تمارس قدرا كبيرا من المركزية، مما يترتب عليه عدم رغبة هذه القيادات في تفويض الاختصاصات والصلاحيات القيادات في الصف الثاني من السلم الإداري، وبرز مظاهر هذه المركزية في كثرة الإمضاءات والموافقات والشروحات التي تشترط لمصلحة الأعمال ونظاميها، ثم ضرورة عرض كل صغيرة وكبيرة على المدير، مما يؤدي على سيطرة الروتين والروح البيروقراطية التي تقترن بالمركزية الجامدة .

ويرجع بعض كتاب الإدارة ظاهرة المركزية في الدول النامية إلى رواسب سياسية واجتماعية خلفها عهود السيطرة والاحتلال التي عاشتها هذه الدول وتركت مفاهيم إدارية لازالت هذه

الدول تعاني منها، ذلك ان أصحاب النفوذ في تلك العهود لجئوا إلى استخدام سلطاتهم المركزية وعدم إشراك مرؤوسيههم في ممارسة مهامهم، هذا بالإضافة الى طغيان بعض المفاهيم القبلية والتقاليد الموروثة وشيوع الأمية وتقصي الجهل ونقص الكفاءات والخبرات المحلية، وغير ذلك من العوامل التي كانت مرورا للأخذ.... درجات المركزية الإدارية .
أما بالنسبة لظاهرة عدم رغبة القيادات الإدارية في الدول النامية وفي تفويض السلطة، فإن مرد هذه الظاهرة يرجع إلى عدى أسباب أهمها:

- الانقسامات الدينية والاجتماعية والسياسية والقومية التي تعود إلى الارتباط السري أو النشاء الحزبي أو الديني أو القومي، وكلاهما عوامل تجعل القيادات الإدارية في هذه الدول تشعر بعد الاطمئنان وتحجم بالتالي عن المبادرة والجرأة خوفا من إساءة التصرف ... وهذا يجعل تفويض السلطة من قبل هذه القيادات أمرا غير مرغوب فيه .

يضاف إلى ما سبق أن نظرة مجتمعات الدول النامية للسلطة تختلف عن نظرة دول المجتمعات الدول المتقدمة ... ففي حين ينظر إلى السلطة في المجتمعات المتقدمة على أنها ظاهرة مصلحية للمكانة المركز الذي يشغله الشخص رئيس الشخص نفسه، نجد أن مجتمعات دول النامية ومنها الدول العربية تنظر إلى السلطة باعتبارها لصفة صاحبها وهذا يجعل تفويض السلطة أمرا غير مرغوب فيه طالما كان بإمكان صاحبها ويؤدي بالتالي إلى المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الإدارية¹ .

ولقد حاولت الكثير من الدول النامية علاج ظاهرة المركزية الشديدة عن طريق بعض الإجراءات النظامية الخاصة بتغيير القوانين ومنح الإدارات المحلية صلاحيات واختصاصات أكثر او إصدار اللوائح الخاصة بتفويض السلطات في المنظمات الإدارية، إلا أن هذه الإجراءات في تصورنا لا تعالج المشكلة معالجة جذرية وإن كانت تخفف من حدة المركزية، ذلك لأن المشكلة الرئيسية تكمن في سلوك القيادات الإدارية، وجنوحها نحو تركيز

¹ كنعان نواف سالم، القيادة الادارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (2009) ص،ص143-144.

كل السلطات في يدها وأحجامها من تفويض وذلك لأسباب قد تكون نابعة من الخلفية النفسية والاجتماعية لهذه القيادات .

ثانيا الوضع التنظيمي للأجهزة الإدارية :

تتسم الأجهزة الإدارية بسميات معينة تعكس أثارها السلبية على القيادات الإدارية في هذه الأجهزة وتحد من فعاليتها ،ومن أهم هذه السمات :

- تعدد مستويات التنظيم وضيق تطابق التمكن للمدربين على مرؤوسيههم .
- تشقت أقسام ووحدات التنظيم الإداري الواحد.
- التكرار والإزدواجية في اختصاصات وصلاحيات الأجهزة الإدارية .
- وجود التنظيمات غير الرسمية داخل الأجهزة الإدارية .

ثالثا ضعف العلاقة بين المواطن والإدارة¹ :

وتتجسد فيما يلي :

1- غياب الإعلام :نلاحظ من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزيون ،الراديو ،الصحافة المكتوبة ، ما جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة ،فكيف يمكن الحديث عن تنمية محلية إذا كان الشخص يريد الاستثمار مع عدم توفره على تلك المعلومات على مستوى ال جماعات المحلية ، ففي غياب كل هذه المعلومات يظل المستمر والنشاط الاقتصادي بصفة عامة بأزمة كبيرة نظرا لعدم توفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب. إن النشاط والحركية على المستوى المحلي تبرزه العلاقة بين الإدارة والمواطن خاصة الثقة المتبادلة بين المواطن والموظف ،فإذا كان المواطن يقضي مصالحه في الإدارة ويجد التعامل مع الموظف عملية سهلة وتم الإطلاع على ملفه بكل شفافية ونعرف بالتالي على حقوقه ،فلاشك أن يساهم بفعالية في بناء الجماعة المحلية التي ينتمي إليها ،غير انه في الواقع نلاحظ العكس يحدث فيها ،فالمواطن غير مطلع على حقوقه ،ويجد الموظف دائما الأعدار للتهرب من تقديم المعلومات والقيام بتوجيهه ،كما تتعرض عملية الإعلام إلى

¹ وفاء معاوي : (الحكم الراشد في الجزائر كلية التنمية المحلية في الجزائر)،مذكرة ماجستير قسم العلوم الساسية كلية الحقوق ،جامعة لحاج لخضر ،باتنة (2009-2010) ص ،ص96-97.

مشاكل أخرى مثل اللغة المعادة بالنسبة للمواطن وعدم تحديد الشخص الذي يكلف بإعلام المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف بمن يمكنه الإتصال به، كما تجدر الإشارة إلى عامل الأمية كحاجز يعترض الإتصال الجديد بين الإدارة والمواطن . **ضعف الخدمات :** إن الغرض من إنشاء أي إدارة هو خدمة المواطن، لكن ما نلاحظه في الجماعات المحلية هو اعتقاد اغلبهم أنهم بأدائهم للخدمة يسنون معروفا للمواطن دون الحديث عن الغياب عن اللباقة عند أداء الخدمة، حتى المراكز المخصصة للاستقبال تعاني نقائص من جانب التجهيزات غير الملائمة، القاعات الغير المكيفة، كما أن أعوان يتفقدون التكوين الملائم .

التحديات الإقتصادية والإجتماعية

اولا النمو الديموغرافي وعجز التنمية البشرية

النمو الديموغرافي

يثير مصطلح النمو الديموغرافي إلى الزيادة التي يمكن أن تحصل في التعداد السكاني في المنطقة معينة نتيجة زيادة أعداد المواليد مقارنة بعدد الوفيات التي تحصل خلال فترة معينة من الزمن هناك تزايد كبير في النمو السكاني في الغرب العربي وفي الجزائر بصفة خاصة، وبالتالي هناك تحدي في توفير فرص العمل، وتحتل البطالة صدارة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يعاني منها الكثير عموما والجزائر خاصة التي تتزايد عاما بعد عام.، حيث تعددت 40 بالمائة سنة 1997 وتصيب البطالة الشباب بشكل كبير خاصة حيث تشكل نسبة الشباب المراوحة أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة بنسبة 83 بالمئة من العاطلين عن العمل .

وتؤدي البطالة إلى أثارا اجتماعية سلبية تعكس على سلوكيات افراد المجتمع الجزائري من خلال لجوء الفرد إلى الانحراف والسرقة والمخدرات وإحساسه بالقهر والظلم مما يؤدي إلى العنف وارتكاب الأعمال الإجرامية وهذا ما يعيق من تحقيق

الحكم الراشد .

وهو ما يترافق مع عجز التنمية البشرية ، حيث تشهد الجزائر ارتفاعا كبيرا في نسبة الأمية ، كما يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية بأن نسبة الأمية بين السكان تتراوح بين 26 بالمائة و 31 بالمائة وهذا راجع إلى مؤشرات التخلف فيما يحظى وضع التعليم¹.

ثانيا الفساد المالي والمنظومة البنكية الهشة:

الفساد المالي: هو عبارة عن مجموعة من الخلفيات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة .

تعتبر ظاهرة الفساد من بين التحديات التي انتشرت بكثرة في الدول المغاربية ومنها الجزائر ، ولعل ما يفسر ذلك هو غياب آليات الرقابة أي غياب وضع آلية الرقابة المالية وغياب إجراءات عقابية وردعية، وكذا الرشوة والمحسوبية أي تقشي مظاهر الرشوة والمحسوبية الأمر الذي أدى إلى حدوث الاختلاسات في كل القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة .

احتلت الجزائر حسب التصنيف منظمة التقافية للدول الأكثر فسادا سنة 2007 المرتبة التاسعة والتسعون 99 ، أما سنة 2008 فاحتلت المرتبة والتسعون 93 ، وهذا ما يعني أن ظاهرة الفساد في الجزائر في تزايد مستمر وأنه ليس هناك تحسن في مدركات الفساد . مما يعتبر مؤشر على عدم اعتماد آلية الشفافية في الأعمال الحكومية والإدارية والذي بدوره يعيق من أداء الفواعل الغير الرسمية للممارسة دورها على أكمل وجه والذي بدوره يعيق تحقيق حكم راشد في الجزائر ويدعم الحكم الفاسد في المنطقة .

مع غياب منظومة بنكية قوية وفعالة ومتوازنة تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية ، من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي ، والتخفيف من ظاهرة البطالة التي تمثل شبح مخيفا خاصة للفئة الشابة نسبة 74.4 بالمائة للشعب .

¹ ليلى لعجال ، المرجع نفسه ، ص، ص 124-126.

ما ساهم في ظاهرة الغش الجبائي والتهرب الضريبي هو كل فعل مكلف للضريبة يهدف إلى التخلص من دفعها باستعمال بثتى الوسائل فالتهرب إذا هو عدم دفع الضريبة ،أما الغش الجبائي فهو التحايل على إدارة الرائب .

ثالثا المشاركة المجتمعية :

يكاد المواطن المحلي لا يمارس مهامه في رسم السياسة المحلية والمشاركة في إصدار واتخاذ القرارات في ظل ضعف آليات المشاركة ،إذ تعتبر العملية الانتخابية المجال الوحيد الذي يشارك فيها المواطن في تسيير شؤونه المحلية وذلك باختيار نوابه ،حتى أنه لا يمارسها بشكل جدي رغم أن النصوص القانونية جعلت الشعب مصدر كل سلطة ،با لإضافة إلى عدم تقبل الجماعات المحلية فكرة الرقابة من طرف المجتمع المدني بسبب افتقاره للخبرة في مجال الرقابة¹ .

¹ عمراني كربوسة:الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظّمته كلية القانونية والادارية جامعة حسبية بن بو علي اللف ،المرسوم بعنوان ،(التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات)،يومي 17/16 ديسمبر.

خلاصة

- عالج هذا الفصل واقع الإدارة المحلية في الجزائر وذلك من خلال :
- واقع الإدارة المحلية تعاني من مجموعة من العراقيل والمتمثلة أساسا في نقشي ظاهرة الفساد الإدارية .
 - استحداث قانون الإدارة المحلية وذلك من خلال وضع آليات ومعايير الحوكمة ضمن الإدارة المحلية التي تقوم أساسها على المشاركة الشعبية في اتخاذ قراراتها .
 - لكن رغم هذه الجهود لكن تواجه الإدارة المحلية الجزائرية مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في :
 - نقشي ظاهرة الفساد الإداري بكل أشكاله .
 - الأمية الحاصلة في الإدارة المحلية الجزائرية .

خاتمة:

يحظى موضوع الحوكمة الإدارية المحلية بنصيب كبير من اهتمام الخبراء والباحثين على جميع المستويات ،لما يتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه العمل على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة للنهوض بالتنمية المحلية ، لكن ما نلاحظه على الإدارة المحلية في الجزائر تعاني ضعفا بالغا سواء من الناحية البشرية أو المادية ، وبناء على ما تم عرضه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج كالتالي :

- لتجسيد الحوكمة في الجزائر لابد من توفير نظام سياسي يؤمن بضرورة مؤسساته وإعطاء الصلاحيات الكاملة والاستقلالية التامة للسلطات العامة .

- بناء وتفعيل آليات الحوكمة داخل الإدارة المحلية المشتركة الشعبية تجمع فيها كل القوى الفاعلة في المجتمع المحلي (الحكم المحلي ،المجتمع المدني ،قطاع الخاص) .

- العمل على إيجاد بيئة مناسبة يمكن من تعزيز دور المشاركة الشعبية في التفاعل والمساهمة في رسم السياسات، من خلال تكامل الأدوار بين الحكم المحلي، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

-وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل آليات والأسس الضرورية للحوكمة من بينها :الشفافية ،حكم القانون ،النزاهة ،التسيير الجيد .

- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية .

- ضرورة خلق إدارة محلية حكومية فعالة ، تعتمد معايير الجودة والكفاءة والفعالية من خلال العمل على إدخال تكنولوجيا المعلومات والإيصال في جميع الأجهزة الحكومية وتطبيق الحوكمة الإلكترونية على اعتبارها أهم مقومات الحوكمة في أي دولة .

-ضرورة تحديد صلاحيات المجالس المحلية بدقة في مجال إدارتها .

- تحسين الكفاءة في الأداء داخل الإدارة المحلية .

-مكافحة الفساد بكل أنواعه والعمل على اتصاله بتفعيل القضاء ومؤسساته .

المراجع

- ابراهيم مذکور ،معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة العامة للكتاب ،مصر ،1975.
- احمد رشيد ، الادارة المحلية ،المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق ،دار المعارف
- احمد رشيد ،نظام الحكم والادارة المحلية ،المفاهيم العملية وحالات دراسية ،دار المعارف ،القاهرة ،1977.
- امين ساعاتي ،اصول الادارة العامة ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،1996.
- ايمن هاشم عبد الرحمن ،الشريعات المنظمة للعمران في مصر ،رسالة ماجستير ،كلية التخطيط الاقليمي والعمران القاهرة ،
- باديس بن حدة ،الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة الحديثة في الوطن العربي-دراسة مقارنة-،الطبعة الاولى ،مكتبة الوفاء القانونية،الاسكندرية ،سنة 2016،ص61، 62
- باديس بن حدة ،الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة الحديثة في الوطن العربي ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ورقلة ،2011.
- بسام بن عبد الله البسام ، الحوكمة في القطاع العام ،الرياض 2016.
- بسام بن عبد الله البسام ، الحوكمة في القطاع العام ،الرياض 2016.
- بن خاطر الزهراء ،بلحسن مريم ،دور الاصلاح الاداري في تحقيق التنمية السياسية في الجزائر (1999-2016)،رسالة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،2016/2017.
- بن مرزوق عنتر ،خليل بن علي ،تحديات ترشيد الادارة المحلية الجزائرية ،الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية يومي 12-13 ديسمبر ،جامعة ورقلة .
- بن نعوم عبد اللطيف ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ،دراسة حالة الجزائر ،مذكو وشهادة ماجستير ،جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015/2016.
- بوحلية قوي ،الديموقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول الغاربية ،عمان ،دار حامد للنشر والتوزيع 2015.

قائمة المراجع والمصادر

- بوحنية قوي الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية ،ط1،دار الحمامد للنشر والتوزيع،عمان ،2015.
- بوداح امال ،مشرينبيلة ،قانون البلدية الجديد واثره على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية يسر ،2011-2016،رسالة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة محمد بوقرة بومرداس ،كلية الحقوق بودواو ،2015-2016.
- بوضياف مليكة ،الادارة بالشفافية ،الطريق للتنمية والاصلاح الاداري ،(الملتقى الوطني حول :اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية يومي 12و13ديسمبر 2010،جامعة ورقلة .
- بي محمد نالديموقراطية والحكم الراشد ،رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ،دفاتر السياسة والقانون ،عدد خاص افريل 2011،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف .
- جديدي عتيقة ،ادارة الجماعات المحلية في الجزائر ،بلدية بسكرة نموذج ،مذكرة نيل شهادة ماستر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2012/2013.
- حسام قضيب تقييم كفاءة وفاعليات الاليات المحلية لصناعة القرار في ادارة العمران الحضري،المؤتمر العربي الاقليمي،تحسن الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة،ديسمبر
- حسام قضيب ،تقييم كفاءة وفعالية الاليات المحلية لصناعة القرار في ادارة العمران الحضري ،المؤتمر العربي الإقليمي،تحسين الظروف المعيشية من خلا التنمية الحضرية المستدامة ،ديسمبر 2007.
- حسين مصطفى حسين ،الادارة المحلية المقارنة ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1982.
- حفنا نصر الله ،الادارة العامة المفاهيم والتطبيقات ،الأردن 2002.
- حكيم بن جرادة واخرون ،الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها ،معاييرها وتطبيقها ،مع الاشارة لحالة الجزائر ،جامعة قاصدي كرباح ورقلة .
- زيد منير عبوي ،سامي محمد هشام حرم :مدل الى الادارة العامة بين الضرية والتطبيق ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع ،الأردن2003.

قائمة المراجع والمصادر

- سامي جمال الدين ،الادارة والتنظيم الإداري ،مؤسسة جسور الدولية للنشر والتوزيع 2004.
- سعودي محمد العربي ،المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر : الولاية البلدية 1516-1962،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- سعيد محمد المصري ،التنظيم والإدارة ،مدخل معاصر لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة 1999.
- شريفي احمد ،نظام التضامن بين وحدات الادارة المحلية في الجزائر وتأثيره على ادائها ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد 9 ،جامعة البليدة 02.
- صالح الحاج ،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010.
- عبد القادر الصافي ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة ،جريدة صوت الاحرار .
- عبد الكريم ماروك ،الميسر في رح قانون البلدية الجزائري ،ط1،منشورات زين الحقوقية لبنان 2013.
- عبد المطلب ،عبدالحميد ،التمويل المحلي (التنمية المحلية)،دار الجامعية للنشر ،2001.
- عبدالرزاق ابراهيم الشخلي،العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية (دراسة مقارنة) .
- عقيلة خاروف ،الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في ادارة الميزانية العامة للدولة ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 01،العدد16،2017.
- علي الحوات ،تخطيط الخدمات البلدية والاجتماعية في المدينة العربية في تكامل الخدمات البلدية والاجتماعية ووسائل تمويلها ، المعهد العربي لانماء المدن ،الرياض ،سنة 1993.
- علي عبد الرزاق جلبي ،دهاني خميس عبده،علم اجتماع التنمية -رؤى نظرية وتجارب انسانية ،دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،ص 22
- عمران كربول:الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمتة كلية القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بو علي

قائمة المراجع والمصادر

- اللف ،المرسوم بعنوان ،(التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات)،يومي 17/16 ديسمبر.
- عنتر بن مرزوق ،الادوار التنموية الجديدة للادارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهني ،مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية ،جامعة خميس مليانة ،يوم 10 افريل 2017.
- كنعان نواف سالم ،القيادة الادارية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان، 2009.
- لجنة الخبراء المعنية بالادارة العامة ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،مجموعة مصطلحات اساسية في مجالي اسلوب الحكم والادارة العامة الدورة الخاصة البند الخامس ،الامم المتحدة ،نيويورك ،مارس 2006.
- لخلايلة محمد علي :الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن ، بريطانيا،فرنسا ومصر ،ط1 دار الثقافة ، الاردن 2009.
- مجلة الانتخابات الولائية والبلدية ،المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ،الجزائر ، 2007 .
- مجلس الامة ،دور البرلمان في الوقاية من الفساد ،في مجلة الفكر البرلماني ،عدد11،جانفي 2006.
- محمد ياسين غادر ،محددات الحوكمة ومعاييرها ،المؤشر العلمي الدولي ،عولمة الادارة في عصر المعرفة ،15-17ديسمبر 2012 ،جامعة الجنب ،طرابلس ،لبنان.
- مزياتي فريدة ،المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري ،دكتورة الدولة في القانون،كلية الحقوق ،جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر،2005.
- منال الغربي ،واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر اعضاء العيئتين الادارية والاكاديمية ،المجلة الدولية التربوية ،المجلد 3،العدد 12،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ،كانون الاول 2014.
- موسى قاسم القريوني ،علي خضر مبارك ناساسيات الادارة الحديثة ،ط3،2006.

قائمة المراجع والمصادر

- ناريمان بن عبد الرحمان ،سارة بن الشيخ ،واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية ،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة ورقلة ،يومي 25/26 نوفمبر 2013.
- ناصر لباد ،الاساسي في القانون الاداري ،الطبعة الثانية ،دار النشر والتوزيع ،الجزائر ،2012.
- نريمان بطيب ،الحوكمة المحلية في الخطاب السياسي الجزائري ،واقع ورهانات مجلة العلوم السياسية والقانون ،عدد مارس 2010.
- نمر امال ،حوكمة الادارة المحلية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015.
- هشام امين مختار ، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر ،رسالة دكتورى ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،2000.
- هشام امين مختار ،تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر ،رسالة دكتوراه ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة ،2000.
- هشام امين مختار ،تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر ،رسالة دكتوراه ،كلية الهندسة ،جامعة القاهرة .
- هشام سفيان صلواتشي واخرون ،اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في مشكلة تضارب المصالح في ظل المشروع الاستثماري ،مدرسة الدراسات العليا للتجارة ،ص28
- وفاء معاوي : (الحكم الراشد في الجزائر كلية التنمية المحلية في الجزائر)،مذكرة ماجستير قسم العلوم الساسية كلية الحوق ،جامعة لحاج لخضر ،باتنة (2009-2010).
- ياسين ربوح ،محاضرات في ادارة الجماعات المحلية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2016/2017.
- يماني عرب ،الادارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية ،ملتقى البحث العلمي ،1429هـ.
- يونس قرواط ،المقومات الاساسية للادارة المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول.

قائمة المراجع والمصادر

2-امينة عثمانى ،الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة ،(ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول :اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ،ورقلة يومي 12 و13ديسمبر 2010) .

2-لؤي صافي ،الرشد السياسي وامسسه المعيارية ،ط 01،البكة العربية للابحات والنشر ،بيروت 2015 .

-ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ،وثيقة لسياسات العامة للامم المتحدة الانمائي ،كانون الثاني يناير 1997.

اسامة كامل ،عبد الغاني حامد،مقدمة في الادارة ،مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعية ،2006.

-امينة فلاح ،دور في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا ،رسالى ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ،2010-2011.

-عبد العظيم وزير ،الحوكمة (القاهرة ادارة دراسات وبحوث التنمية والادارة ،ص06

-محمد محمود الطعمنة وسمير محمد عبد الوهاب ،الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير في المنطقة العربية للتنمية الادارية ،بحوث ودراسات ،الاردن ،2005.

المنظمات والهيئات:

- المنظمة العربية للعلوم الادارية ،النمو الحضوري في الوطن العربي ،المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية ،جامعة الدول العربية ،1999.

- المنظمة العربية للعلوم الادارية ،النمو الحضري في الوطن العربيين المؤتمر الرابع عشر للشؤون الاجتماعية جامعة الدول العربية،

المجلات والجرائد :

- الجريدة الرسمية ،العدد 15،القانون 90-08،المادة 01،1990.

- الجريدة الرسمية ،عدد15،90-09،المادة 01،1990.

- الجريدة الرسمية ،ليوم 18جانفي 1967،عدد06،الجزائر .

- الجريدة الرسمية العدد 15 ،القانون 90-08،المادة 01،1990.

المراسيم والمواثيق:

- ميثاق الجزائر ،المطبعة الوطنية الجزائرية ،الجزائر ،1964.
- ميثاق الجزائر ،المطبعة الوطنية الجزائرية ،الجزائر ،1964.

المواقع الالكترونية:

- www.rezgar.com

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر
-	إهداء
-	مقدمة
-	الإطار العام للموضوع
04	إشكالية الدراسة
04	التساؤلات الفرعية
04	فرضيات الدراسة .
05	أهمية الدراسة
06	أدبيات الدراسة
06	أهداف الدراسة
06	مبررات إختيار الموضوع
06	حدود الدراسة
06	منهج الدراسة
07	اقتربات الدراسة
08	هيكل الدراسة
08	صعوبات الدراسة
-	الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للحوكمة والإدارة المحلية
10	تمهيد
10	المبحث الاول :مفهوم الحوكمة
11	المطلب الاول :تعريف الحوكمة
11	اولا : اختلافات وإشكالات تعريف الحوكمة
12	ثانيا البعد الالكتروني لتعريف الحوكمة
16	المطلب الثاني :معايير ومحددات الحوكمة
18	أولا : معايير الحوكمة

فهرس المحتويات

18	ثانيا :محددات الحوكمة
21	المطلب الثالث : فواعل وأبعاد الحوكمة
23	أولا فواعل الحوكمة
24	ثانيا أبعاد الحوكمة
27	المبحث الثاني :مفهوم الادارة المحلية
31	المطلب الاول :تعريف وأسباب ظهور الإدارة المحلية
31	أولا : تعريف الإدارة المحلية
32	ثانيا :مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية
34	ثالثا :أسباب ظهور الإدارة المحلية
36	المطلب الثاني : مقومات ووظائف الإدارة المحلية
39	أولا :مقومات الإدارة المحلية
40	ثانيا :وظائف الإدارة المحلية
42	المطلب الثالث :مستويات وخصائص الإدارة المحلية
43	أولا :مستويات الإدارة المحلية
44	ثانيا : خصائص الإدارة المحلية
48	خلاصة
-	الفصل الثاني : واقع الإدارة المحلية في الجزائر وسبل حوكمتها
50	تمهيد
51	المبحث الأول: واقع الإدارة المحلية
52	المطلب الأول :واقعها هيكليا وتنظيميا
53	أولا :إختصاصات البلدية و أجهزتها
56	ثانيا :إختصاصات المجلس الولائي و صلاحيته
60	المطلب الثاني :إستراتيجيات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة
61	أولا : الحوكمة في ظل الخطاب السياسي الجزائري
63	ثانيا :الحوكمة المالية المحلية

فهرس المحتويات

66	المطلب الثالث :مشاكل الإدارة المحلية في غياب الحوكمة
67	المبحث الثاني : الحوكمة كآلية لترشيد الإدارة المحلية في الجزائر
67	المطلب الأول :آليات تجسيد الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر
67	أولا :الرقابة
69	ثانيا:الشفافية
72	ثالثا :المساءلة
74	المطلب الثاني : معوقات ومقترحات علمية لتطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر
45	أولا :الجهود الجزائرية في عملية الإنتقال الى الحوكمة المحلية
76	ثانيا :العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية
79	ثالثا :مقترحات علمية وعملية من أجل تعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر
83	المطلب الثالث :تحديات تطبيق الحوكمة في الإدارة المحلية في الجزائر
83	أولا :التحديات السياسية الإدارية والقانونية
85	ثانيا :الوضع التنظيمي للأجهزة الإدارية
88	ثالثا : المشاركة المجتمعية
89	خلاصة
90	خاتمة
-	- قائمة المراجع
-	فهرس الأشكال
27	الشكل رقم 01 : فواعل الحوكمة
30	الشكل رقم 02: أبعاد الحوكمة
	فهرس الجداول
78	جدول رقم 01: أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر